إرشاد العباد

إلى عدم العذر بالجهل في أصل التوحيد

مجموعة رسائل

للشيخ العلامة

عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين

(١١٩٤-١٢٨٢هـ)

رحمه الله

اعتنى بها وعلّق عليها

بدر بن علي بن طامي العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم٤٥

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللهّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران:١٠٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللهّ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء:١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب:٧٠-٧١).

أمّا بعد :

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمدﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فأحمد الله الذي لا إله إلاّ هو ولا رب سواه، على نعمه العظيمة وآلاءه الجسيمة، وعلى رأس ذلك نعمة التوحيد والإيمان، ومجانبة سبل الشرك وعبادة الأوثان : ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِّ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس:٥٨):

بأي لسان أشكر الله إنه ... لذو نعمة قد أعجزت كل شاكرِ
هداني إلى الدين القويم تفضلاً ... عليّ وبالقرآن نور البصائرِ
وبالنعمة العظمى اعتــقاد ابن حنبلِ ... عليه اعتقادي يوم كشــف السرائرِ

بهذه الأبيات كان يكثر الارتجاز الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب -يرحمه الله- وهذا ليس بغريب على عباد الله الموحدين من الأنبياء والصالحين، فكلما زاد علمهم بالله والتوحيد زاد خوفهم من الشرك وما يوصل إليه، ورغبوا إلى الله بالحمد والشكر والثناء والسؤال بالثبات على ما هم عليه، فهذا إبراهيم إمام الموحدين وخليل رب العالمين الذي

وصفه الله بأربعة أوصاف هي تمام التوحيد في قوله سبحانه : ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾(النحل:١٢٠)، بعد كل هذه المرتبة المرموقة يقول فيما حكى ربه سبحانه عنه: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ**﴾ (إبراهيم:٣٥-٣٦).

يقول إبراهيم التيمي التابعي الجليل: «من يأمن البلاء بعد إبراهيم؟».

أي والله إذا كان هذا حال إبراهيم عليه السلام ويخاف من الوقوع في عبادة الأصنام - التي هي من أظهر الشرك - فكيف بنا نحن الذين يعترينا الجهل والتقصير أن نأمن من الوقوع في صغير الشرك وكبيره؟

وها هو نبينا محمد عليه الصلاة والسلام إمام الموحدين وخليل رب العالمين وخير المرسلين يقول في دعاءه في جنح الظلام والناس نيام وهو يصلي : «**يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ**» ويقول : «**يَا مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ وَالأَبْصَارِ صَرِّفْ قَلْبِي عَلَى طَاعَتِكَ**».

ومن دعاء أولياء الله الصالحين فيما حكى الله تعالى عنهم ﴿**رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ**﴾ (آل عمران:٨) .

فنحن أشد حاجة بالإلحاح بالدعاء إلى الله بأن يقينا من الشرك كبيره وصغيره، دقيقه وجليّه، ظاهره وخفيه.

روى أبو نعيم الأصبهاني في "أخبار أصبهان" عن مجيب بن موسى الأصبهاني قال : كنت عديل سفيان الثوري إلى مكة، فكان كثير البكاء، فقلت: يا أبا عبد الله بكاءك هذا خوفاً من الذنوب؟! فأخذ عودًا من المحمل ورمى به، وقال : «الذنوب أهون عليّ من هذا!! ولكنّي أخاف أن أسلب التوحيد».

وقد عقد الإمام محمد بن عبد الوهاب في كتابه الفريد "كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد" باباً في الخوف من الشرك، وهو الباب الثالث، لعلمه رحمه الله بأهمية هذا المبحث وخطورته فليُراجع.

وقبله الإمام البخاري في "صحيحه" عقد: «باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر».

ويقول ابن القيم في "نونيته":

والله ما أخشى الذنوب فإنها لعلى طريق العفو والغفرانِ

لكنّما أخشى انسلاخ القلب من تحكيم هذا الشرع والقرآن

فيا رب لك الحمد على نعمة التوحيد ليلاً ونهارًا، ونظهر لك الحمد ونخفيه سرًّا وجهارًا، ونعوذ بالله من سبيل أهل الشرك الذين لم يتخذوا لله وقارًا، بل ضلّوا وظلموا ومكروا مكراً كبّاراً، رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنًا وللمؤمنين والمؤمنات ولا تزد الظالمين إلاّ تبارًا.

ثم ليُعلم أن الله لم يخلق الخلق إلاَّ لعبادته سبحانه كما قال تعالى : ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات:٥٦)، ولم يبعث الرسل إلاّ لذلك كما قال تعالى : ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ**﴾ (النحل:٣٦)، وقال: ﴿**وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ**﴾ (الزخرف:٤٥)، وأنزل الكتاب لإقامة الدين بتوحيد الله وطاعته فقال : ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ ءَايَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ**﴾ (هود:١-٢)، فمن أجل التوحيد خلق الله الخلق وبعث الرسل وقامت رحى الإسلام وجردت السيوف للجهاد، وجَعَل الناس صنفين فقط مسلمين وكفّار، وجعل الله مصيرهم إمّا إلى جنة النعيم وإمّا إلى النار، وبه أخذ الله علينا العهد في العالم الذري منذ أن خلق أبانا آدم - عليه السلام - وهو أن نعبده ولا نشرك به شيئًا كما قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ ءَابَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ * وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ (الأعراف:١٧٢-١٧٤)، وهذه الآية هي القاطعة للعذر

لمن وقع في الشرك، ولم يُنقل أن أحدًا من ذرية آدم تخلّف عن حضور هذا الميثاق، ومن عذر من وقع في الشرك بجهلٍ أو تقليدٍ وخصّه بالعناد فهو مفتر أفّاك متقوّل على الله بغير علم، فها هي الآية صريحة في أن جميع الخلائق قد أخذ عليهم العهد بأن لا يشركوا بالله شيئًا حتى لا يحتجوا بالجهل والغفلة في قوله: ﴿كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ أو يحتجوا بالتقليد في قولهم ﴿إِنَّمَا أَشْرَكَ ءَابَاؤُنَا﴾ والمعاند أردى وأردى.

والشرك ذنب كسائر الذنوب ولكنّه أعظمها، ولم يعذر الله لأحدٍ الوقوع في الذنوب إلاّ لمن ذكر في قوله: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ الآية (البقرة:٢٨٦) ولم يذكر الجهل عذراً يعذر به الإنسان، والخطأ لا يسمّى جهلاً لا في اللغة ولا في العرف، بل الجهل لم يرد في القرآن إلا في سياق الذم، فالكفّار هم أهل الجاهلية، وقال موسى عن قومه عندما سألوه أن يجعل لهم إله آخر: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف:١٣٨)، ووصف الله الكفار بأنهم جهال إذ يرون أن أعمالهم صالحة كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف: ١٠٣-١٠٤) ويقول: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ الآية (فاطر:٨)، وغيرها من الآيات.

كما أن الله جل وعلا قد قال: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ الآية(النساء:٤٨) فمن الذي يجرؤ ويقول: إن شرك الجاهل مغفور حتى نلحقه بالذين: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ ؟!

أيضاً جاء في القرآن الكريم أن الله يؤاخذ الجاهل بجهالته إن لم يتب منها كما قال تعالى في سور الأنعام : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الأنعام:٥٤)، وقال في سورة النحل : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النحل:١١٩).

ففي هاتين الآيتين –ونحوهما– بيّن الله امتنانه على العصاة بجهل – وكل عاصٍ جاهلٍ وإن علم أنها معصية – أنه يغفر لهم ذنبهم بشرط التوبة، فدلّ بمفهومه أن من عصاه جاهلاً لا ترفع عنه المؤاخذة حتى يتوب منها، هذا وإن لم نطلقه في جميع الأمور التي مستندها السمع فقط ولم يحصل منه تفريط، فإن معناها يكون متحققاً فيما مستنده السمع والعقل بل وموافقة العهد الذري الفطري الذي هو التوحيد، فلو لم يبلغه شرع وخالف في أصل التوحيد فإن العقل ينكر الشرك بجميع صوره، ولهذا الكفار عندما ندبوا حظهم وهم في النار قالوا: ﴿**وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾ (الملك:١٠)، لذلك العقل السليم يهدي صاحبه إلى التوحيد وأن لا يشرك بالله شيئاً، والكلام حول هذه المسألة طويلٌ جداً، وقد حارت فيها أفهام، وزلت في طريق تحقيقها أقدام، وطاشت في سبيل تقريرها أقلام، فألّفوا المؤلفات التي تنصر العذر لجهّال المشركين، ففتحوا بذلك من حيث شعروا أم لم يشعروا باب الشرك على مصراعيه، وقالوا للناس بلسان الحال أو المقال لا خوف عليكم من الشرك ولا يجب عليكم تعلم التوحيد بل ابقوا على جهلكم أسلم لكم فلربما عُلّمتم فخالفتم، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله[1].

والذي أدين الله به هو ما يدين به أهل العلم من أهل السنة في قديم الزمان وحديثه في كتب التوحيد في أبواب الإيمان وكتب الفقه من باب حكم المرتد : **أن من أتى بمكفّر كمن ذبح لغير الله أو سجد لصنم أو سب الله أو النبيﷺ أو دينه، فإنه كافر مشرك خارج من الإسلام لا فرق في ذلك بين الجاد والهازل والعالم والجاهل ولم يستثنوا إلاّ من استثنى القران وهو المكره.**

وهذا هو الذي عليه الأئمة من قديم الزمان، وقد صنّف فيه الإمام ابن جرير الطبري كتاباً مفرداً سمّاه بـ"التبصير بمعالم الدين" وقرر ذلك في غير موضعٍ من تفسيره،

---

[1] وبالضد من ذلك من غالى في تقرير المسألة فبالغ في عدم إعذار الجاهل ولو في المسائل السمعية النظرية الخفية، والمسائل الاجتهادية، وهذا من الافراط الخارجي المقابل للتفريط الإرجائي، والله المستعان.

وهكذا هو ظاهر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم، وهو معتقد إمامنا شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله وهكذا أئمة الدعوة النجدية المباركة، ومن حكى عنهم خلاف ذلك، فهو إمّا جاهل لا يعرف مقاصد الكلام أو صاحب هوىً يحرف الكلام عن مقصد قائله والعياذ بالله.

وقد أشرت إلى هذا الأصل في منظومتي "ألفية العقيدة" المسمّاة بـ"سبيل الجنّة بمعتقد أهل السنة" فقلت :

وكل من جاءَ بشركٍ كفّرا ... بل واجبٌ تكفيره بلا مرا
لا فرق بين عامدٍ وهازلِ ... والعذر لا نبيحه لجاهلِ
إلاّ بأن يكون شيئاً خافيا ... وأن يكون راعي البواديا
من غير تفريطٍ يكون منه ... فالزم بذا ولا تضل عنهُ

وقدّ يسّر الله لي بمنّه وفضلّه أن جمعت في هذه المسألة مصنّفاً يكشف غياهب الظلام، ويوضح الحق كوضوح البدر التمام، وجعلته لأنصار العذر بالجهل في الشرك لجامًا، مبرومًا بأدلة القران والسنة وكلام السلف الكرام، وكشفت فيه شبهات القوم التي يتفرّحون بها ويستندون عليها في كتاب سميته **"تأنيب العنيد و تنبيه البليد على كفر جاهل التوحيد"** أسأل الله أن يعينني على إتمامه ، وأن يبارك في ساعات جمعه وأيامه.

وإنّي إذ قدمت بهذه المقدمة، لأمهد لمجموعة رسائل لعلم من أعلام الأمة، ونجم في فلك الأئمة، وهو شيخ الإسلام في زمانه، ونسيج وحده في عصره وأوانه، مفتي الديار النجدية، ونصير السنة المحمدية، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين (١١٩٤ - ١٢٨٢هـ) رحمه الله ، فقد تكلم بكلام عظيم الفائدة في هذه المسألة تحت ثلاث رسائل متقاربة المعنى والقصد، ودافع فيها عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم، وردّ فيها على من نسب إليهما أنهما يعذران بالجهل في أصل التوحيد، وأوضح بعض ما استشكل من كلامهما في بعض المواضع، وقد ختمت الرسائل بخاتمة مختصرة جدًّا لتتميم الذبّ عن

شيخ الإسلام الثاني وسيف التوحيد العالم الرباني محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ونقلت فيها ما هو من صريح كلامه في أشهر كتبه عن هذه المسألة.

وهذه الرسائل موجودة في "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" لابن قاسم، وفي "مجموعة المسائل والرسائل النجدية" لجامعها محمد رشيد رضا، وقد طبع بعضها مفرداً تحت اسم **"الانتصار لحزب الله الموحدين"** والرسالة الثانية تحت اسم **"البيان الأظهر في الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر"**، فقمت بجمع الرسائل الثلاث في كتاب واحد لاتفاقها في القصد والمعنى وجعلتها تحت عنوانٍ يوضح أصل المسألة التي كتبت من أجله وهي مسألة عدم العذر بالجهل في أصل التوحيد، فارتأيت تسمية هذا الكتاب الجامع لهذه الرسائل الثلاث بـ**"إرشاد العبيد إلى عدم العذر بالجهل في أصل التوحيد"**.

كما إنني أفردتها لكي تكون بمثابة الطليعة لكتابي الآنف الذكر.

وقد قمت بالعناية بهذه الرسائل، من غير إكثار تعليق عليها بما يذهب بصغر حجمها ومنفعة كلام المؤلف، فلم أضطر إلى التعليق إلاَّ عند الحاجة الملحّة، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن يجعل فيه نصرة لدينه فيحق به الحق ويبطل به الباطل، إنه على كل شيء قدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

وكتب

بندر بن نايف بن صنهات العتيبي

يوم الفطر عام ١٤١٩هـ

الطائف ـ الحوية

* ترجمة مختصرة [*] *

* للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين *

-رحمه الله -

هو الإمام العلامة الفقيه الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سلطان بن خميس، الملقب كأسلافه أبا بُطَين - بضم الباء وفتح الطاء وسكون الياء - العائذي نسبا، الحنبلي مذهبا، النجدي بلدا.

ولد هذا العالم في بلدة الروضة من بلدان سدير، لعشر بقين من ذي القعدة سنة أربع وتسعين ومائة وألف من الهجرة ، ونشأ بها وقرأ على عالمها محمد بن الحاج عبد الله بن طراد الدوسري الحنبلي، فمهر في الفقه، ثم رحل إلي شقراء عاصمة الوشم بنجد واستوطنها، وقرأ على قاضيها الشيخ العلامة الورع التقي عبدالعزيز بن عبدالله الحصين -بضم الحاء- الناصري التميمي، تلميذ شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب.

قرأ عليه في التفسير والحديث والفقه وأصول الدين، حتى برع في ذلك كله، وأخذ عن العلامة أحمد بن حسن بن رشيد العفالقي الأحسائي ثم المدني الحنبلي، وعن الشيخ العلامة حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر التميمي، صاحب رسالة "الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب".

وجد واجتهد حتى صار إماما من أئمة العلم في زمنه رحمه الله.

ولما تولي الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود على الحرمين الشريفين سنة ألف ومائتين وعشرين من الهجرة، ولاه قضاء الطائف فباشره بعفة وتثبت، وعدالة تامة، وتأن في الأحكام، وجلس هناك للتدريس والتعليم، وقرأ عليه جماعة كثيرون في الحديث والتفسير، وعقائد السلف.

---

[*] "مشاهير علماء نجد وغيرهم" لعبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ (ص: ١٧٦-١٧٨) بتصرف.

وقرأ هو على حسين الجفري في النحو ثم رجع إلي بلدة شقراء، وصار قاضياً عليهاً، وعلى جميع بلدان الوشم، وجلس مع القضاء في شقراء للتدريس والتعليم.

وأخذ عنه العلم جماعة. منهم: الشيخ محمد بن عبدالله بن سليم، الشيخ محمد بن عمر بن سليم، والشيخ علي بن محمد بن علي بن حمد بن راشد، والشيخ إبراهيم بن حمد بن عيسى وابنه الشيخ أحمد، والشيخ علي بن عبدالله بن عيسى، والشيخ سليمان بن عبدالرحمن، والشيخ عبدالله بن عبدالكريم بن معيقل، والشيخ محمد بن عبدالله بن مانع وابنه عبدالرحمن، والشيخ صالح بن حمد بن نصر الله وغيرهم.

ثم إن الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود؛ أرسله إلي بلدة عنيزة قاضياً عليها وعلي جميع بلدان القصيم، وذلك بعد ولاية الإمام تركي بن عبد الله على نجد، بثمان سنوات أي سنة ١٢٤٨هـ.

وبعد ما قتل الإمام تركي شهيداً، وتولي بعده ابنه الإمام فيصل، أقره على قضاء القصيم، فبقي قاضيا على بلدان القصيم سنين عديدة، وقد قرأ عليه خلق كثير بالقصيم، وتخرجوا عليه وانتفعوا به.

وكان رحمه الله جلداً على التعليم والتدريس، لا يمل ولا يضجر، كريما سخيا ساكناً وقوراً، دائم الصمت قليل الكلام، كثير التهجد والعبادة، قليل المجيء إلي الناس، وقد كتب بخط يده المتقن الجيد كتبا كثيرة قيمة، وقد اختصر بدائع الفوائد للإمام ابن القيم وكتب حاشية نفيسة على شرح المنتهى، جاءت في مجلد ضخم، وكتب تعليقات على شرح الدرة المضية شرح عقيدة السفاريني وقد رد على طاغية العراق وداعية الكفر والضلال، داود بن سليمان بن جرجيس البغدادي بكتاب سماه "تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن سليمان جرجيس" وألف ردا ثانياً سماه "الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على المجادل عن المشركين" وله فتاوى كثيرة طبعت ضمن رسائل علماء دعوة التوحيد المسماة

"بالرسائل والمسائل النجدية" ولما كان في ١٢٧٠هـ رجع من مدينة عنيزة إلي بلدة شقراء، بسبب إلحاح أهل شقراء على الإمام فيصل في طلب إرجاعه إليهم وأقام بشقراء مستمرا على حالته المذكورة يقضي بين الناس وينشر العلم تأليفا وتدريسا حتى توفي في السابع من جمادى الأولي سنة ١٢٨٢هـ.

أسانيدي إلى المؤلف رحمه الله

إني أروي سائر مؤلفات الإمام عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين من طرق عدة، منها:

ما أخبرنا به شيخنا فيض الله المئوي رحمه الله تعالى قال أخبرنا محمد أبو القاسم البنارسي عن والده محمد سعيد البنارسي عن أبي الطيب محمد شمس الدين العظيم آبادي عن أحمد بن إبراهيم بن عيسى عن عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين بسائر ما له.

ح وبه إلى شيخ مشايخنا أبي القاسم البنارسي وهو عالياً بدرجة عن الشيخ سعد بن حمد بن عتيق عن أحمد بن عيسى عن عبدالله أبا بطين.

ح وأخبرنا به عالياً شيخنا محمد بن عبدالرحمن بن إسحاق عن الشيخ سعد بن حمد بن عتيق بإسناده.

ح وأخبرنا شيخنا عبدالرحمن بن سعد العياف ويحيى بن عثمان العظيم آبادي وإمام الحرم محمد بن سبيل ومشعان بن زايد الحارثي وعبدالله بن بخيت وعبدالعزيز الزهراني في آخرين كلهم قالوا: أخبرنا الشيخ سليمان بن عبدالرحمن بن حمدان قال أخبرنا عبدالستار الدهلوي قال أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن عيسى عن عبدالله أبا بطين.

ح وأخبرنا به عالياً بدرجتين محمد الطيب الكتاني وعبدالعظيم الكتاني كلاهما عن عبدالستار الدهلوي به.

الرسالة الأولى

(الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على المجادل عن المشركين)

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعد :

فقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦)، فلمَّا علَّمنا سبحانه أنه ما خلقنا إلاّ لعبادته، وجب علينا الاعتناء بما خلقنا له علمًا وعملاً، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة:٢١)، وقال تعالى : ﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء:٣٦).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كل ما في القرآن من الأمر بالعبادة فالمراد به التوحيد».

وبذلك أرسل الله جميع الرسل، قال الله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٢٥)، وقال تعالى : ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ (الزخرف:٤٥).

وكل رسول أول ما يقرع أسماع قومه أن يقول : ﴿اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾ (النحل:٣٦).

قال مالك -وغير واحدٍ من المفسرين-: «كل ما عُبِد من دون الله فهو طاغوت».

قال عمر بن الخطاب ﷺ وابن عباس رضي الله عنهما: «الطاغوت الشيطان».

وقال ابن كثير رحمه الله: «وهو قول قوي جدًّا، فإنه يتناول كل ما كان عليه أهل الجاهلية من عبادة الأوثان والتحاكم إليها والانتصار بها، على قوله : ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ**﴾ الآية(البقرة:٢٥٦) ».

قال النووي: «قال الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير أهل اللغة: الطاغوت كل ما عُبِد من دون الله».

وقال الجوهري: «الطاغوت الشيطان وكل رأس في الضلالة» انتهى.

وما تضمنته هذه الآية ونحوها من آي القران من الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والنهي عن عبادة غيره هو معنى لا إله إلاّ الله.

قال ابن جرير في الكلام على معنى لفظ الجلالة قال: «روي لنا عن ابن عباس قال: أي هو ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين».

وقال الجوهري: «أله –بالفتح– إلهةً أي عبد عبادةً، قال: ومنه قولنا: الله، وأصله إله على وزن فِعال بمعنى مفعول لأنه مألوه بمعنى معبود».

قال: «والتأليه التعبيد والتأله التنسك والتعبد، قال رؤبة :

سبحنَ واسترجعنَ من تألهِ» انتهى.

وفي "القاموس": «أله إلهة وألوهة وألوهية عبد عبادة، وتأله تعبّد، والإله المعبود، وهو الله سبحانه، استعاره المشركون لِما يُعبد من دون الله» انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «الإله هو المعبود المطاع، فهو إله بمعنى مألوه».

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «الإله هو الذي يطاع ولا يُعصى، هيبة له وإجلالاً ومحبة وخوفًا ورجاءً وتوكلاً وسؤالاً منه ودعاء له، ولا يصلح ذلك إلاّ لله، فمن أشرك مخلوقًا في شي من هذه الأمور التي من خصائص الإلهية كان قدحًا في إخلاصه في قوله : لا

إله إلاّ الله، ونقصاً في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كله من فروع الشرك».

وقال ابن هبيرة في "الإفصاح": «قوله (شهادة أن لا إله إلاّ الله) تقتضي أن يكون الشاهد عالمًا بأن لا إله إلاّ الله، قال تعالى : ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ**﴾ (محمد:١٩)، وينبغي أن يكون الناطق بها شاهدًا بها فقد قال تعالى ما وضح به أن الشاهد بالحق إذا لم يكن عالمًا بما شهد به فإنه غير بالغ من الصدق به مبلغ من شهد بما يعلمه في قوله تعالى : ﴿**إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ (الزخرف:٨٦) ».

قال: «واسم الله مرتفع بعد "إلاّ" من حيث أنه الواجب له الإلهية فلا يستحقها غيره سبحانه».

قال: «واقتضى الإقرار بها أن تعلم أن كل ما فيه أمارات الحدث فإنه لا يكون إلهًا، فإذا قلت : لا إله إلاّ الله، اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإله، فلزمك إفراده سبحانه وحده».

قال: «وجملة الفائدة في ذلك أن تعلم أن هذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، فإنك لمّا نفيت الإلهية وأثبتّ الإيجاب لله كنت ممن كفر بالطاغوت وآمن بالله، انتهى».

وقال أبو عبد الله القرطبي في "التفسير": «لا إله إلاّ هو، أي لا معبود إلاّ هو»[1].

---

[1] والمراد : لا معبود بحق إلا هو، أي لا أحد يستحق العبادة إلاّ الله، أمّا قولهم :"لا معبود إلا الله" في معناها من غير تقييد بالاستحقاقية فهو تفسير خاطئ، لأن المعبودات كثيرة ولكن كلّها باطلة إلا الله كما قال تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَّ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ**﴾ (الحج:٦٢) فلا بدّ من تقييد العبارة ببيان الاستحقاقية، فتنبه، وإذا قلنا: لا معبود بحق إلا الله، فالمراد أحقية العبادة، وكل عبادة لغير الله باطلة، وإن قلنا: لا معبود حق إلا الله، فالمراد أن المعبود حق وما سواه باطل.

وقال الزمخشري: «الإله من أسماء الأجناس كالرجل والفرس يقع على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق».

وقال البقاعي: «لا إله إلاّ الله؛ أي انتفاءً عظيمًا أن يكون معبود بحق غير الملك الأعظم، فإن العلم هو أعظم الأذكار المنجية من أهوال الساعة، وإنما يكون علمًا إذا كان نافعاً وإنما يكون نافعاً إذا كان مع الإذعان والعمل بما يقتضيه وإلاّ فهو جهل صرف» انتهى.

وجميع المفسرين يفسرون الإله بالمعبود، والمشركون يعرفون ذلك لأنهم أهل اللسان، فلما طلب منهم النبيﷺ أن يقولوا: لا إله إلاّ الله، قالوا : ﴿**أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ**﴾ (ص:٥)، وهم يعترفون بأن الله هو الخالق الرازق المدبر لجميع الأمور ربّ كل شي ومليكه، كما أخبر الله عنهم بذلك في مواضع كثيرة من كتابه.

والله سبحانه فرض على عباده معرفة معنى لا إله إلاّ الله، وترجم البخاري على الآية فقال: «باب العلم قبل القول والعمل»، إشارة إلى أن **العلم** بمعنى **لا إله إلاّ الله أول واجب،** ثم بعد ذلك القول والعمل، وقال تعالى : ﴿**هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ**﴾ (إبراهيم:٥٢)، لم يقل: ليقولوا إنما هو إله واحد، وقال تعالى : ﴿**إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ (الزخرف:٨٦) بقلوبهم ما شهدوا به بألسنتهم، وقال ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**» واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها على أن أول واجب على الإنسان معرفة الله، ودلت هذه الآية على أن آكد الفرائض العلم بمعنى لا إله إلاّ الله، **وأن أعظم الجهل نقص العلم بمعناها إذ كان معرفة معناها آكد الواجبات، والجهل بذلك أعظم الجهل وأقبحه.**

ومن العجب أن بعض الناس إذا سمع من يتكلم في معنى لا إله إلاَّ الله نفيًا وإثباتًا عاب ذلك، وقال : لسنا مكلفين بالناس والقول فيهم!

فيقال: بل أنت مكلّف بمعرفة التوحيد الذي خلق الله الجن والإنس لأجله، وأرسل جميع الرسل يدعون إليه، ومعرفة ضدّه وهو الشرك الذي لا يغفره الله، **ولا عذر لمكلفٍ في الجهل بذلك، ولا يجوز فيه التقليد لأنه أصل الأصول فمن لم يعرف المعروف وينكر المنكر فهو هالك لاسيما أعظم المعروف وهو التوحيد، وأعظم المنكر وهو الشرك**، قال رجل لعبد الله بن مسعود ﷺ: هلكت إن لم آمر بالمعروف وأَنْهَ عن المنكر، فقال ابن مسعود : «هلكت إن لم يعرف قلبك المعروف وينكر المنكر، وبمعرفة التوحيد يعرف أهله».

وقال علي ﷺ: «اعرف الحق تعرف أهله».

وأمّا الإقرار بتوحيد الربوبية وهو أن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيءٍ ومليكه ومدبره، فهذا يقر به المسلم والكافر، ولا بدَّ منه لكن لا يصير به الإنسان مسلمًا حتى يأتي بتوحيد الألوهية الذي دعت إليه الرسل، وأبى عن الإقرار به المشركون، وبه يتميز المسلم من المشرك وأهل الجنة من أهل النار.

وقد أخبر الله سبحانه في مواضع من كتابه عن المشركين أنهم يقرون بتوحيد الربوبية، ويحتج عليهم سبحانه بإقرارهم بتوحيد الربوبية على شركهم بتوحيد الألوهية، قال تعالى : ﴿**قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ**﴾ إلى قوله : ﴿**فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ**﴾ (يونس٣١-٣٢).

قال البكري الشافعي في "تفسيره" على هذه الآية: «إن قلت: إذا أقرّوا بذلك فكيف عبدوا الأصنام؟ قلت: كلهم كانوا يعتقدون بعبادتهم الأصنام عبادة لله والتقرب إليه ولكن بطرق مختلفة.

ففرقة قالت: ليس لنا أهلية عبادة الله بلا واسطة لعظمته فعبدناها لتقربنا إلى الله زلفى.

وفرقة قالت: الملائكة ذوو وجاهة عند الله فاتخذنا أصنامًا على هيئة الملائكة لتقربنا إلى الله زلفى.

وفرقة قالت: جعلنا الأصنام قبلة لنا في العبادة كما أن الكعبة قبلة في العبادة.

وفرقة اعتقدت أن لكل صنم شيطانًا موكلاً بأمر الله فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه بأمر الله وإلاّ أصابه الشيطان بنكبة بأمر الله».

قال ابن كثير رحمه الله عند قوله : ﴿**وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى**﴾ الآية (الزمر:٣)، إنّما يحملهم على عبادتهم أنهم عبدوا الأصنام واتخذوها على صور الملائكة والمقربين في زعمهم فعبدوا تلك الصور تنزيلاً لذلك منزلة عبادتهم الملائكة ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم ورزقهم وما ينوبهم من أمر الدنيا، قال قتادة والسدي ومالك عن زيد بن أسلم وابن زيد : ﴿**إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى**﴾ ليشفعوا لنا ويقربونا عنده، وقال تعالى : ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ**﴾ (الزخرف:٨٧) ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾ (الزخرف:٩)، وقال : ﴿**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ**﴾ (يوسف:١٠٦)، قال ابن عباس وغيره: «إذا سألتهم من خلق السماوات والأرض قالوا: الله، وهم يعبدون معه غيره».

ففسروا الإيمان في هذه الآية بإقرارهم بتوحيد الربوبية، والشرك بعبادتهم غير الله، وهو إنكار توحيد الألوهية.

فلما تقرر معنى الإله وأنه المعبود تعيّن علينا معرفة حقيقة العبادة وحدّها، فعرفها بعضهم بأنها : **ما أُمر به الإنسان شرعًا من غير اطراد عرفي ولا اقتضاءٍ عقلي**، وقال بعضهم : «**هي كمال الحب مع كمال الخضوع**» وهذا يستلزم طاعة المحبوب والانقياد له.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة كالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث

وأداء الأمانة وبرّ الوالدين وصلة الرحم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء والذكر والقرآن، وأمثال ذلك من العبادة، فالدين كلّه داخل في العبادة».

فإذا علم الإنسان وتحقق معنى الإله، وأنه المعبود، وعرف حقيقة العبادة تبيَّن له أن من جعل شيئًا من العبادة لغير الله فقد عبده واتخذه إلـهًا، وإن فرّ من تسميته معبودًا وإلـهًا وسمّى ذلك توسلاً وتشَفُّعًا والتجاء ونحو ذلك، **فالمشرك مشرك شاء أم أبى كما أن المرابي مرابٍ شاء أم أبى وإن لم يسم ما فعله رِبًا**، وشارب الخمر شارب للخمر وإن سمّاها بغير اسمها وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**يَأْتِي عَلَى أُنَاسٍ مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرِ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اِسْمِهَا**» فتغيير الاسم لا يغير حقيقة المسمّى ولا يزيل حكمه كتسمية البوادي سوالفَهم الباطلة حقًّا، وتسمية الظلمة ما يأخذونه من الناس بغير اسمه، ولمّا سمع عديّ بن حاتم وهو نصراني قوله تعالى: ﴿**اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ**﴾ (التوبة:٣١)، قال للنبي ﷺ: إنّا لسنا نعبدهم!! قال: «**أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ الْحَلاَلَ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ فَتُحِلُّونَهُ**» قال: قلت: بلى، قال: «**فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ**».

فعَدِيّ ﷺ ما كان يظن أن موافقتهم في ذلك عبادة منهم لهم فأخبر النبي ﷺ أن ذلك عبادة منهم لهم مع أنهم لا يعتقدونه عبادة لهم.

وكذلك ما يفعله عبّاد القبور من دعاء أصحابها، وسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالذبائح والنذور عبادة منهم للمقبورين، وإن كانوا لا يسمونه **ولا يعتقدونه عبادة** وكذلك الذين قالوا للنبيﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، ما كانوا يظنون أن هذا من التأله لغير الله الذي تنفيه لا إله إلاّ الله لأنهم يقولون لا إله إلاّ الله، ويعرفون معناها لأنهم من العرب لكن خفيت عليهم هذه المسألة لحداثة عهدهم بالكفر حتى قال النبيﷺ:

«الله أكبر، إنها السنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف:١٣٨)، لتركبن سنن من كان قبلكم» [1].

فإن قيل: فالنبيﷺ لم يكفرهم بذلك!

قلنا: هذا يدل على أن من تكلّم بكلمة كفرٍ جاهلاً بمعناها ثم نبّه فانتبه أنه لا يكفر، ولا شكّ أن هؤلاء لو اتخذوا ذات أنواط بعد إنكار النبيﷺ لكفروا، وقال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الزخرف٢٦-٢٨)، الضمير في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا﴾ راجع لقوله: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلاَّ الَّذِي فَطَرَنِي﴾.

قال مجاهد وقتادة : «هي شهادة أن لا إله إلاّ الله، فلا يزال في ذرية إبراهيم من يعبد الله وحده».

ففي الآية والحديثين قبلها بيان لمعنى لا إله إلاّ الله، وأن المراد منها البراءة من التأله والعبادة لغير الله، وإفراده سبحانه وتعالى بالعبادة.

ومن أعظم المصائب إعراض أكثر الناس عن النظر في معنى هذه الكلمة العظيمة، حتى صار كثير منهم يقول : من قال لا إله إلاّ الله، لا نقول فيه شيئاً وإن فعل ما فعل، لعدم معرفتهم بمعنى هذه الكلمة نفيًا وإثباتًا، مع أن قائل ذلك لا بدّ أن يتناقض، فلو قيل له : ما تقول فيمن قال لا إله إلاّ الله، ولا يقرّ برسالة محمد بن عبد الله؟ لم يتوقف في تكفيره، أو أقر بالشهادتين وأنكر البعث لم يتوقف في تكفيره، أو أحل الزنا واللواط ونحوه، أو قال أن الصلوات الخمس ليست بفرض فلا بدّ أن يقول بكفر من قال ذلك، فكيف لا تنفعه لا إله

---

[1] يستدل بعض من لا علم له بهذا الحديث على العذر بالجهل في التوحيد، وأن النبيﷺ لم يكفرهم لجهلهم، وهذا باطل من وجوه : منها: أنهم لم يفعلوا وإنما هو طلب فعل، ولو فعلوا لكفّرهم النبيﷺ، ومنها: ما ذكره المؤلف هنا أنهم حدثاء عهد بالكفر، ولم يعلموا أن هذا الفعل من التعبد لغير الله وإن كانوا يعلمون بأن العبادة لا تكون إلاّ لله.

إلاّ الله إذًا، ولا تحول بينه وبين الكفر، فإذا ارتكب ما يناقضها وهو عبادة غير الله، وهو الشرك الأكبر الذي هو أكبر الذنوب، قيل : هو يقول لا إله إلاّ الله ولا يجوز تكفيره ، لأنه يتكلم بكلمة التوحيد لكن آفة الجهل والتقليد أوجبت ذلك، وهؤلاء ونحوهم إذا سمعوا من يقرر التوحيد، ويذكر الشرك استهزءوا به وعابوه.

قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه : «والضالون مستخفون بتوحيد الله، ويعظمّون دعاء غير الله من الأموات، وإذا أُمِروا بالتوحيد ونُهُوا عن الشرك استخفوا به، كما قال تعالى : ﴿**وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً * إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلاَ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا**﴾ (الفرقان:٤١ ، ٤٢) ، فاستهزءوا بالرسول لَّما نهاهم عن الشرك، وما زال المشركون يسبّون الأنبياء ويصفونهم بالسفاهة والضلالة والجنون إذا دعوهم إلى التوحيد لِمَا في أنفسهم من تعظيم الشرك، وكذلك من فيه شَبه منهم إذا رأوا من يدعو إلى التوحيد استهزءوا بذلك لِمَا عندهم من الشرك، ومن كيد الشيطان لمبتدعة هذه الأمة من المشركين بالبشر من المقبورين وغيرهم لما علم عدو الله أن كل من قرأ القرآن وسمعه يفر من الشرك ومن عبادة غير الله ألقى في قلوب الجهال أن هذا الذي يفعلونه مع المقبورين وغيرهم ليس هو عبادة لهم وإنما توسل وتشفع بهم والتجاء إليهم ونحو ذلك، فسلب العبادة والشرك اسمهما من قلوبهم، وكساهما أسماء لا تنفر عنها القلوب ثم ازداد اغترارهم **وعظمت الفتنة بأن صار بعض من ينسب إلى علم ودين يسهّل عليهم ما ارتكبوه من الشرك، ويحتج لهم بالحجج الباطلة وإنّا لله وإنا إليه راجعون.**

فصل

وقد أورد بعضهم أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ذكر كلامًا وحكايات تدل على أن دعاء الأموات ليس بشرك، كما ذكر أنه روى أن رجلاً جاء إلى قبر النبيﷺ فشكا إليه الجدب عام الرمادة فرآه وهو يأمره أن يأتي إلى عمر بن الخطاب فيأمره أن يستسقي بالناس، وغير ذلك من الحكايات.

قال بعض المجادلين: «ولو سلم لكم في بعض الأمور أنها شرك وكفر، فإن الشيخ ذكر في "اقتضاء الصراط المستقيم" أن المتأول والمجتهد والمخطئ والمقلد مغفور لهم ما ارتكبوه من الشرك والكفر».

فهذا تلبيس من القائل، وكذب على الشيخ رحمه الله تعالى لأنه إنما قال ذلك في سياق الكلام في بعض البدع كتحري دعاء عند قبر النبيﷺ أو غيره، فقال: «وقد يفعل الرجل الذي يعتقده صالحًا ولا يكون عالمًا أنه منهي عنه فيثاب على حسن قصده، ويعفى عنه لعدم علمه، وهذا باب واسع، وعامة العبادة المبتدعة والمنهي عنها قد يفعلها بعض الناس، ويحصل له نوع من الفائدة لا يدل على أنها مشروعة، ثم العامل قد يكون متأولاً أو مخطئًا مجتهدًا أو مقلداً فيغفر خطؤه، ويثاب على فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع».

قال: «والحاصل أن ما يقع من الدعاء المشتمل على كراهية شرعية بمنزلة سائر العبادات، وقد علم أن العبادة المشتملة على وصف مكروه قد تغفر تلك الكراهة لصاحبها لاجتهاده، أو تقليده، أو حسناته[1]، أو غير ذلك لا يمنع أن يكون مكروهًا منهيًّا عنه، وإن كان هذا الفاعل المعيّن قد زال موجب الكراهة في حقه».

---

[1] هذا مما يؤكد أن شيخ الإسلام يقصد بهذا الكلام – على فرض تسليمه – المبتدعة في العبادات، ولا يقصد من جاء بالشرك الأكبر، لأن من جاء بالشرك الأكبر لا يحسب له حسنات لأن الشرك محبط للأعمال كما قال تعالى ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر:٦٥) وسيأتي توضيح المؤلف لذلك في فصلٍ مفرد بعد فصلين، وقلت سابقًا «على فرض تسليمه»، لأن هذا الكلام لا يُسلّم لشيخ الإسلام رحمه الله، لأن الإنسان إذا تقرب إلى الله بما لم يُشرع لا يقبل منه وإن

قال: «فإذا سمعت دعاء أو مناجاة مكروهة في الشرع قد قضيت حاجة صاحبها، فكثيراً ما يكون من هذا الباب، ولا يقال : هؤلاء لما نقصت معرفتهم سوغ لهم ذلك، فإن الله لم يسوغ هذا لأحد، لكن قصور المعرفة قد يرجى معه العفو والمغفرة !!، أمّا استحباب المكروهات وإباحة المحرمات فلا، وفرق بين العفو عن الفاعل والمغفرة له وبين إباحة فعله والمحبة له، وإنما استحباب الأفعال واتخاذها ديناً بكتاب الله وسنة نبيه، وما كان عليه السابقون الأولون، وما سوى هذا من الأمور المحدثة فلا تستحب، وان اشتملت أحيانًا على فوائد لأنا نعلم أن مفاسدها راجحة على فوائدها».

ولما قرر رحمه الله أن تحري الدعاء عند القبور منهي عنه قال : «ولا يدخل في هذا الباب أن أقواماً سمعوا السلام من قبر النبي ﷺ، أو قبر غيره من الصالحين، وأن سعيد ابن المسيب كان يسمع الأذان من القبر ليالي الحرّة، فهذا كله حق ليس مما نحن فيه، والأمر أجلّ من ذلك وأعظم، قال : وكذلك أيضاً ما روي أن رجلاً جاء إلى قبر النبيﷺ وشكا إليه الجدب عام الرمادة فرآه وهو يأمره أن يأتي إلى عمر بن الخطاب ﷺ فيأمره أن يخرج فيستسقي بالناس فإنّ هذا ليس من هذا الباب، وكذلك سؤال بعضهم عند قبر النبيﷺ فتقضى، فإن هذا وقع كثير وليس هو مما نحن فيه».

إلى أن قال: «وكل هذا لا يقتضي استحباب الصلاة عند القبور، ولا قصد الدعاء والنسك عندها لما في قصد العبادة عندها من المفاسد التي علمها الشرع».

ثم قال رحمه الله تعالى: «فذكرت هذه الأمور لأنها مما يتوهم أنها معارضة لما قدمنّا وليس كذلك، فإن الخلق لم ينهوا عن الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد استهانة بأهلها،

حسنت نيته وخلص قصده، لأن النبي أخبر أن من عمل عملاً ليس عليه أمره ﷺ فهو ردٌ، أي مردود على صاحبه، فلا يقبل منه، وراجع تعليقات الشيخ الفقي على "اقتضاء الصراط المستقيم" على هذا الكلام ونحوه من كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، ونصر هذا التعقيب شيخنا حمود التويجري رحمه الله في "الرد القوي".

بل لما يخاف عليهم من الافتتان وإنما تكون الفتنة إذا انعقد سببها فلولا أنه قد يحصل عند القبور ما يخاف الافتتان به لما نهى الناس عن ذلك» انتهى[1].

فانظر قوله: «وليس مما هو مما نحن فيه، وليس فيه معارضة لما ذكرنا» لأنه قرّر أن قصد القبور لدعاء الله عندها بدعة منهي عنها، وكذلك قرر أن دعاء الأموات والغائبين، والاستغاثة بهم شرك، وذكر أنه ليس فيها ذكره معارض لما قرره دفعًا لما قد يتوهم.

واحتج بعض من يجادل عن المشركين بقصة الذي قد أوصى أهله أن يحرقوه بعد موته على أن من ارتكب الكفر جاهلاً لا يكفر! ولا يكفر إلاّ المعاند!

والجواب عن ذلك كله: أن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله مبشرين ومنذرين لئلاّ يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وأعظم ما أرسلوا به ودعوا إليه عبادة الله وحده لا شريك له، والنهي عن الشرك الذي هو عبادة غير الله، **فإن كان مرتكب الشرك الأكبر معذوراً لجهلٍ فمن الذي لا يُعذر!** ولازم هذه الدعوى أنه ليس لله حجة على أحد إلاّ المعاند مع أنّ صاحب هذه الدعوى لا يمكنه طرد أصله بل لا بدّ أن يتناقض فإنه لا يمكنه أن يتوقف في تكفير من شكّ في رسالة محمد ﷺ أو شكّ في البعث أو غير ذلك من أصول الدين، **والشاك جاهل**.

والفقهاء يذكرون في كتب الفقه (حكم المرتد) أنّه: المسلم الذي يكفر بعد إسلامه نطقاً أو فعلاً أو شكاً أو اعتقاداً، **وسبب الشك الجهل**.

---

[1] انظر الكلام بطوله في "الاقتضاء" (ص: ٣٧٣) وما بعدها من تحقيق الفقي، وأخص هذه الطبعة لما للشيخ الفقي رحمه الله تعليقاتٍ هامّة على بعض كلام شيخ الإسلام رحمه الله؛ ومن ذلك ما علّقه على قول شيخ الإسلام في كتابه السابق الذكر (ص: ٣٥١) – فيمن يدعون المقبورين – : «فإنه يغفر للجاهل ما لا يغفر لغيره» قال الفقي : «**إن نصوص الكتاب والسنة صريحة بأن الجهل جريمة لا عذر**، وأن المعلوم بالضرورة أن الجاهل للشيء يفسده ولا يصلحه سواء في ذلك الدين والدنيا فمن العجب أن يقيموا ما جعله الله جريمة يعاقب عليها أشد العقوبة عذراً يغفر به البدع والخرافات الجاهلية».

ولازم هذا أنا لا نكفّر جهلة اليهود والنصارى والذين يسجدون للشمس والقمر والأصنام لجهلهم![1].

ولا الذين حرقهم علي بن أبي طالب ﷺ بالنار لأنّا نقطع أنهم جهال، وقد أجمع المسلمون على كفر من لم يكفر اليهود والنصارى، أو شكّ في كفرهم ، ونحن نتيقن أن أكثرهم جهَّال.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: «**من سب الصحابة رضوان الله عليهم أو واحداً منهم واقترن بسببه دعوى أن عليًّا إله أو نبي أو أن جبرائيل غلط فلا شكّ في كفر هذا، بل لا شكّ في كفر من توقف في تكفيره**، قال : من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلاّ نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر، أو أنهم فسقوا فلا ريب في كفر قائل ذلك، بل من شك في كفره فهو كافر، قال : ومن ظن أن معنى قوله تعالى : ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾ (الإسراء:٢٣) بمعنى قدّر وأن الله ما قدّر شيئًا إلاّ وقع، وجعل عبدة الأصنام ما عبدوا إلاّ الله فإن هذا من أعظم الناس كفراً بالكتب كلها» انتهى.

ولا ريب أن أصحاب هذه المقالة أهل علم وزهد وعبادة وأن سبب دعواهم هذه الجهل.

وقد أخبر الله سبحانه عن الكفار أنهم في شكٍ مما تدعوهم إليه الرسل، وأنهم في شكٍ من البعث وقالوا لرسلهم: ﴿**وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ**﴾ (إبراهيم:٩) وقال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ**﴾ (هود:١١٠) وقال تعالى إخبارًا عنهم: ﴿**إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ**﴾ (الجاثية:٣٢) وقال تعالى عن الكفار: ﴿**إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا**

---

[1] رحم الله الشيخ عبد الله، كيف لو رأى بعض ضلاّل زماننا ممن قد قال حقاً أن عوام اليهود والنصارى ليسوا بكفّار! لجهلهم، بل ونقل عن بعضهم أن من سب الله وهو جاهل أو لا يقصد حقيقة السب وإنما هي من باب العادة أنه ليس بكافر، ألا لعنة الله على الظالمين، فاحذر أخي الخائف على دينك أن يستهوينك الشيطان بالعاطفة الشيطانية فتشك في كفر من ثبت كفره ومما تقرر عندنا أهل السنة : أن من لم يكفّر المشركين أو شكّ في كفرهم أو صحح مذهبهم فهو مشرك.

الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ اللهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الأعراف:٣٠) وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف:١٠٣ - ١٠٤) ووصفهم بغاية الجهل كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف:١٧٩) وقد ذم الله المقلدين بقوله عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ (الزخرف:٢٣) الآيتين، ومع ذلك كفَّرهم، واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها على أنه لا يجوز التقليد في معرفة الله والرسالة، وحجة الله سبحانه قائمة بإرساله الرسل وإن لم يفهموا حجج الله وبيناته[1].

قال الشيخ موفق الدين أبو محمد ابن قدامة رحمه الله تعالى لمّا أنجز كلامه[2]: «هل كل مجتهد مصيب رجّح قول الجمهور أنه ليس كل مجتهد مصيب بل الحق في قول واحد من أقوال المجتهدين، قال : وزعم الجاحظ[3] أن من خالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن إدراك الحق فهو معذور غير آثم».

إلى أن قال: «أمّا ما ذهب إليه الجاحظ فباطل يقينًا، وكفر بالله ورد عليه وعلى رسوله، فنعلم قطعاً أن النبيﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه، وذمهم على الإصرار وقاتلهم جميعهم، يقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف ممن يقلّ، وإنما الأكثر مقلدة اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة الرسول وصدقه.

---

[1] وهذه مسألة هامة جداً وهو أن الكثير ممن تكلم حول هذه المسألة لم يفرق بين فهم الحجة وإقامة الحجة أو بلوغها، وفهم الحجة ليس بشرطٍ لأن الله أخبر أنه يطبع ويطمس على قلوب المشركين فلا يفهموا آياته كما قال تعالى : ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ (الكهف:٥٧)، وقد كان شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب شديد التحذير من هذا الخلط بين المعنيين، كما بيَّن ذلك في رسالته إلى أهل الأحساء وغيرها.

[2] انظر "روضة الناظر"(٢/ ٤١٨ - ٤١٩) .

[3] فخذها فائدة ثمينة وهي **أن من عذر الجاهل في أصل التوحيد ولم يكفره فهو جاحظي المذهب** شاء أم أبى.

والآيات الدالة في القرآن على هذه كثيرة كقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية (ص:٢٧) وقوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ الآية (فصلت:٢٣) ، وقوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾(الجاثية:٢٤) وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة:١٨) وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الأعراف:٣٠) وقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا *الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ الآية (الكهف:١٠٣ ، ١٠٤) وفي الجملة ذمُّ المكذبين للرسول مما لا ينحصر في الكتاب والسنة» انتهى.

والعلماء يذكرون أن من أنكر وجوب عبادة من العبادات الخمس، أو قال في واحدة منها أنّها سنة لا واجبة، أو جحد حلّ الخبز ونحوه، أو جحد تحريم الخمر ونحوه، أو شكّ في ذلك ومثله لا يجهله كفر، وإن كان مثله يجهله عرّف فإن أصرّ بعد التعريف كفر وقتل، ولم يقولوا : فإذا تبين له الحق وعاند كفر! وأيضاً فنحن لا نعرف أنه معاند حتى يقول: أنا أعلم أن ذلك حق ولا ألتزمه ولا أقوله! وهذا لا يكاد يوجد.

وقد ذكر العلماء من أهل كل مذهب أشياء كثيرة لا يمكن حصرها من الأقوال والأفعال والاعتقادات وأنه يكفر صاحبها، ولم يقيدوا ذلك بالمعاند، **فالمدعي أن مرتكب الكفر متأولاً أو مجتهداً أو مخطئاً أو مقلداً أو جاهلاً معذور مخالف للكتاب والسنة والإجماع بلا شك**، مع أنه لا بدّ أن ينتقض أصله، فلو طرد أصله كفر بلا ريب كما لو توقف في تكفير من شكّ في رسالة محمد ﷺ ونحو ذلك.

وأمّا الرجل الذي أوصى أهله أن يحرّقوه وأن الله غفر له مع شكّه في صفة من صفات الرب تبارك وتعالى ، فإنّما غفر له لعدم بلوغ الرسالة له كذلك قال غير واحد من العلماء، ولهذا قال الشيخ تقي الدين : من شك في صفة من صفات الرب تعالى ومثله لا يجهله كفر، وإن كان مثله يجهله لم يكفر، قال : ولهذا لم يكفّر النبيﷺ الشاك في قدرة الله تعالى

لأنه لا يكفر إلاّ بعد بلوغ الرسالة، وكذلك قال ابن عقيل وحمله على أنه لم تبلغه الدعوة، **واختيار الشيخ تقي الدين في الصفات أنه لا يكفر الجاهل وأمّا الشرك فلا كما ستقف على بعض كلامه إن شاء الله تعالى**[١]، وقد قدمنا بعض كلامه في الاتحادية وغيرهم، وتكفيره من شك في كفرهم.

قال صاحب "اختياراته" : «والمرتد من أشرك بالله أو كان مبغضًا لرسول الله ﷺ ولما جاء به، أو ترك إنكار منكر بقلبه، أو توهم أن من الصحابة من قاتل مع الكفار، أو أجاز ذلك، أو أنكر فرعاً مجمعاً عليه إجماعًا قطعيًّا، أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إجماعًا، ومن شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجهلها فمرتد، وإن كان مثله يجهلها فليس بمرتد، ولهذا لم يكفر النبي ﷺ الرجل الشاك في قدرة الله»[٢].

فأطلق فيما تقدم من المكفرات، وفرق في الصفة بين الجاهل وغيره مع أن رأي الشيخ وغيره أن التوقف في تكفير الجهمية ونحوهم خلاف نصوص أحمد وغيره من أئمة الإسلام[٣].

قال المجد رحمه الله تعالى : «كل بدعة كفَّرنا فيها الداعية فإنّا نفسق المقلد فيها كمن يقول بخلق القرآن، وأن علم الله مخلوق، وأن أسماءه مخلوقه، وأنه لا يُرَى في الآخرة، أو أن

---

[١] انظر أخي طالب الحق رعاك الله إلى كلام الشيخ هنا وما فيه من الدفاع عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتبرئته من القول بالعذر بالجهل في أصل التوحيد، فقد أوضح المؤلف رحمه الله أن شيخ الإسلام رحمه الله إذا حصل في كلامه ما يدل على العذر بالجهل فإنما يعني مسائل الصفات الخفية، أمّا الشرك الأكبر فلا، وسيأتي إيضاح ذلك في بعض النقولات عنه بإذن الله تعالى.

[٢] "اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية" (٣٠٧) .

[٣] فتكفير الجهمية قولٌ واحد عند أهل السنة، وقد فصلت هذا في كتابي "إقامة الحجة والبرهان على كفر من قال بخلق القرآن" ونقلت فيه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تحرير قول الإمام أحمد في المسألة، وخطأ من جعل له قولين فيها، وأن أقواله كلها متفقة على تكفير الجهمية، وإنما الخلل وقع فيمن خلط بين تنقيح المناط وتحقيقه، والكتاب مطبوع بعدة طبعات.

يسب الصحابة رضي الله عنهم تدينًا أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد، وما أشبه ذلك، فمن كان عالماً في شيء من هذه البدع يدعو إليه ويناظر عليه محكوم بكفره، نص أحمد على ذلك في مواضع» انتهى[١].

فانظر كيف حكم بكفرهم[٢] .

---

[١] "الفروع" لابن مفلح (١٢/ ٤٥٠).

[٢] مقصود المجد هنا في المسائل الخفية التي قد تخفى على البعض، ولذلك ذكر نوعية تلك المسائل، وهذه المسائل قد حصل فيها الخلاف من بعض الطوائف الإسلامية ممن لا يعتد بخلافهم ومن أبرز هذه المسائل مسألة خلق القرآن وغيرها مما ذكر المجد، ولكن كل من حصل منه إحدى هذه المكفرات فإنّه كافر، ومن قلّد في ذلك فإنّه يعرّف وتقام عليه الحجة فإن رجع وإلاّ فهو ملحق بهم كافر خارج عن الإسلام.

فصل

ومما يتعيّن الاعتناء به معرفة ما أنزل الله على رسوله لأن الله سبحانه ذمَّ من لا يعرف حدود ما أنزل الله على رسوله : ﴿**الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ**﴾ (التوبة:٩٧).

قال شيخ الإسلام: «ومعرفة حدود الأسماء واجبة لأن بها قيام مصلحة الآدميين في المنطق الذي جعله رحمة لهم لا سيما حدود ما أنزل الله على رسوله من الأسماء كالخمر والربا فهذه الحدود هي المميزة بين ما يدخل في المسمى وما يدل عليه من الصفات وبين ما ليس كذلك، وقد ذم الله سبحانه من لا يعرف حدود ما أنزل الله على رسوله» انتهى[1].

ففرض على المكلّف معرفة العبادة، وحقيقتها التي خلقنا الله لأجلها، ومعرفة حدّ الشرك وحقيقته الذي هو أكبر الكبائر، وتجد كثيرًا ممن يشتغل بالعلم لا يعرف حقيقة الشرك الأكبر وإن قال : إنّه الشرك في العبادة لقوله تعالى : ﴿**وَاعْبُدُواْ اللهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا**﴾ (النساء:٣٦) وقوله : ﴿**وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ (الكهف:١١٠) وقولهﷺ: «**أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**» فإنّه مع اعترافه بأن الشرك الذي حرمه الله -وهو الشرك في العبادة- لا يعرف حدَّ العبادة وحقيقتها.

وربما قال: العبادة التي صرفها لغير الله شرك الصلاة والسجود، فإذا طلب منه الدليل على أن الله يسمّى الصلاة لغيره والسجود لغير الله شركًا لم يجده.

وربما قال: لأن ذلك خضوع والخضوع لغير الله شرك، فيقال: وكذلك الدعاء والذبح والنذر عبادات مع ما يلزم هذه العبادات من أعمال القلوب من الذل والخضوع والحب والتعظيم والتوكل والخوف والرجاء وغير ذلك، وفي الحديث: «**الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ**» وقد قرن الله بين الصلاة والذبح في قوله : ﴿**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾ (الكوثر:٢) أي أخلص

---

[1] "مجموع الفتاوى" (٩/ ٥٩).

له صلاتك ﴿وَانْحَرْ﴾ أي ذبيحتك، فكما أن الصلاة لغير الله شرك فكذلك قرين الصلاة وهو الذبح لغير الله شرك، قال تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي للهِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢-١٦٣).

ومن العجب قول بعض من يحتج للمشركين بالأموات: أنهم لا يرجون منهم قضاء حاجاتهم من الميت ونحوه!

فنقول: هذا مكابرة ومغالطة لأن من المعلوم عند كل ذي عقل أنهم ما دعوهم وتذللوا وخضعوا لهم وبذلوا أموالهم بالنذور والذبائح إلاّ أنهم يرجون حصول مطلوباتهم وقضاء حاجاتهم من جهتهم، فكيف يتصور عند عاقل أن يسمع من يسأل الميت والغائب حاجة بأن يقول: أعطني كذا، وأنا في حسبك، أو يستغيث به لدفع عدو، أو كشف ضرٍ ويتذلل ويخضع له ثم يقول : إنه لا يرجو حصول مطلوبه، ودفع مرهوبه من جهته.

وكيف يتصور أن يبذل ماله بالنذور والذبائح - مع أن المال عزيز عند أهله - لمن يرجوه ويعتقد أنه لا يحصل له من جهته نفع ولا ضر، فهذا من أبين المحال، وأبطل الباطل، كيف وهم يفتخرون بقضاء حاجاتهم وكشف كرباتهم من جهتهم، فبعض هؤلاء منهم من يعتقد أن الميت ونحوه يفعل ذلك أصالة، وبعضهم يقول : هم وسيلتنا إلى الله! يعنون واسطة بينهم وبين الله تعالى كما عليه المشركون الأولون لأنه سبحانه أخبر عن المشركين الموجودين حين نزول القرآن أنهم يخلصون الدعاء لله في حال الشدة، وينسون آلهتهم، وكثير من غلاة هذا الزمان يخلصون الدعاء عند هذه الأمور المهمّة والشدائد لِوَلاَئِجهم كما هو مستفيض عنهم، قال الله تعالى إخباراً عن المشركين الأولين: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ الآية (العنكبوت:٦٥) وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ الآية (الإسراء:٦٧)، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام:٦٣).

ومن العجب قول من ينسب إلى علمٍ ودين: «أن طلبهم من المقبورين والغائبين ليس دعاء لهم ، بل هو نداء!».

أفلا يستحي هذا القائل من الناس إذا لم يستحيِ من الله من هذه الدعوى الفاسدة السامجة التي يروّج بها على رعاع الناس؟ والله سبحانه قد سمّى الدعاء نداءً كما في قوله تعالى: ﴿**إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاء خَفِيًّا**﴾ (مريم:٣) وقوله : ﴿**فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ**﴾ (الأنبياء:٨٧) وأي فرق بين ما إذا سأل العبد ربه حاجته وبين ما إذا طلبها من غيره من ميتٍ أو غائب بأن الأول يسمّى: دعاءً، والثاني يسمّى : نداء!

ما أسمج هذا القول وأقبحه، وهو قول يستحى من حكايته لولا أنه يروج على الجهال لا سيما إذا سمعوه ممن يعتقدون علمه ودينه.

وأي فرق بين سؤال الميت حاجته، وبين سؤالها من صنم ونحوه بأن الثاني يسمّى دعاء والأول نداء؟

فإن قال: الكل نداء لا دعاء، فهذا مشاقة للقرآن، ومحادة لله ورسوله، ولا يحتاج في بطلانه إلى كثير من حكايته، وما أظن أن عاقلاً يحيك هذا في نفسه، وإنما هو عناد ومكابرة، وإنما يروج على أشباه البهائم، أما يخاف هذا أن يتناوله قوله تعالى: ﴿**وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ**﴾ (غافر:٥) والله سبحانه وتعالى سمّى سؤال غيره دعاء في غير موضع من كتابه، قال تعالى : ﴿**إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءكُمْ**﴾ (فاطر:١٤) والدعاء في القرآن يتناول دعاء العبادة ودعاء المسألة.

فصل

ويقال لمن ادعى: أن الشرك هو الصلاة والسجود لغير الله.

مع أن هذا مكابرة من مُدَّعِيه فكما أن السجود عبادة فكذلك الدعاء والنذر، والذبح وغيرها كما تقدم تعريفه، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دعاء غيره وذم فاعل ذلك، وأمر بإخلاص الدعاء له أكثر مما ذكر في خصوصية السجود مع أن الدعاء في القرآن يتناول دعاء المسألة ودعاء العبادة الذي يدخل فيه السجود وغيره من أنواع العبادة ، قال تعالى: ﴿**وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِّ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِّ أَحَدًا**﴾ (الجن:١٨) وقال: ﴿**فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ**﴾ (غافر:٦٥) وقال: ﴿**لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ**﴾ (الرعد:١٤) وقال: ﴿**وَلاَ تَدْعُ مِن دُونِ اللهِّ مَا لاَ يَنفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ**﴾ (يونس:١٠٦) وقال: ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللهِّ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَومِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ**﴾ (الأحقاف:٥) وقال: ﴿**وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءكُمْ**﴾ الآية (فاطر:١٣-١٤) وفي القرآن من ذلك ما لا يُحصى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الكلام على دعوة ذي النون : «لفظ الدعاء والدعوة في القرآن يتناول دعاء العبادة ودعاء المسألة، وفسّر قوله تعالى : ﴿**ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾ (غافر:٦٠) بالوجهين، وفي حديث النزول : «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**» والمستغفر سائل، والسائل داع، لكن ذكر السائل لدفع الشر للخير، وذكرهما بعد الدعاء الذي يتناولهما وغيرهما من عطف الخاص على العام، وسمّاها دعوة لتضمنها النوعين، فقوله : ﴿**لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ**﴾ (الأنبياء:٨٧) اعترافًا بتوحيد الألوهية، وهو يتضمن النوعين فإن الإله هو المستحق لأن يدعى بالنوعين»[1].

---

[1] "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٢٣٧-٢٤٤) بتصرف واختصار.

قال ابن القيّم رحمه الله في "البدائع" بعد آيات ذكرها قال : «وهذا في القرآن كثير يبيّن أن المعبود لا بدّ أن يكون مالكًا للنفع والضرّ فهو يدعى للنفع والضر دعاء المسألة، ويدعى رجاء وخوفاً دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمّن لدعاء العبادة. إلى أن قال : وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعماله في حقيقته الواحدة المتضمنّة للأمرين جميعًا»[1] انتهى .

فعلى هذا يكون النهي عن دعاء غيره سبحانه نصّاً في دعاء العبادة ودعاء المسألة فهو نهي عن كل منهما حقيقة.

---

[1] "بدائع الفوائد" (٣/ ٣).

فصل

وقد ذكرنا أن الشيخ تقي الدين قال إنما ترجى المغفرة لمن فعل بعض البدع مجتهداً أو جاهلاً لم يقل ذلك فيمن ارتكب الشرك الأكبر والكفر الظاهر، بل قد قال رحمه الله تعالى إن الشرك لا يغفره الله، وإن كان أصغر.

وقد قدمنا بعض كلامه في ذلك ونذكر هنا بعض ما اطلعنا عليه من كلامه، وكلام غيره من العلماء.

قال رحمه الله تعالى في أثناء كلامٍ له في ذم أصحاب الكلام: «والرازي من أعظم الناس في باب الحيرة لكن هو مسرف فيه له نهمة في التشكيك، والشكّ في الباطل خير من الثبات على اعتقاده، لكن قلّ أن يثبت أحد على باطل محض، بل لا بدّ فيه من نوع من الحق، وتوجد الردة منهم كثيرًا كالنفاق، **وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن يقع في ذلك طوائف منهم في أمور يعلم الخاصة والعامة بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمدًا بعث بها وكفَّر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك الله، ونهيه عن عبادة غيره، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام**، ومثل أمره بالصلوات الخمس، وتعظيم شانها، ومثل معاداة المشركين وأهل الكتاب، ومثل تحريم الفواحش والربا والميسر ونحو ذلك».

إلى أن قال: «**وصنف الرازي كتابًا في عبادة الأصنام والكواكب وأقام الأدلة على حسنه ورغّب فيه وهذه ردة عن الإسلام إجماعًا**» انتهى[1].

---

[1] في "مجموع الفتاوى" (٥٥، ٢٨/٤) وانظر أخي رعاك الله كيف صنع شيخ الإسلام في بيان أن العذر بالجهل غير وارد في أصل التوحيد والأمور الظاهرة وإنما يرد ذلك في المسائل الخفية الفرعية، وانظر كيف كفّر الرازي بذلك لمخالفته أصل التوحيد ولم يتكلّف في إثبات قيام الحجة عليه من عدم قيامها، فهذا هو صريح مذهب شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله، فإذا رأيت لشيخ الإسلام كلاماً آخر ظاهره مخالفة ذلك وفيه العذر بالجهل، فمن حسن الظن به نحمله على صريح نحو كلامه هنا، وأن العذر لا يكون إلاّ في المسائل الخفية الفرعية لا في أصل التوحيد.

فقوله رحمه الله تعالى: «بل اليهود والنصارى يعلمون ذلك» هو كما قال؛ فقد سمعنا غير واحد من اليهود أنهم يعيبون على المسلمين ما يفعل عند هذه المشاهد يقولون: «إن كان نبيكم أمركم بهذا فليس بنبي! وإن كان نهاكم عنه فقد عصيتموه!».

فسبحان الله ما أعجب هذا، اليهود ينكرون هذه الأمور الشركية ويقولون ما يأتي بها نبي! وكثير من علماء هذه الأزمان يجوزون ذلك، ويوردون الشبه الباطلة عليه، وينكرون على من أنكره!

وانظر قول الشيخ: «لكن يعفى عمّا خفيت فيه طرق العلم وكان أمرًا يسيرًا في الفروع» وقوله أيضًا: «وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها».

وقال الشيخ في "الرسالة السنية" لما ذكر حديث الخوارج : «فإذا كان في زمن رسول الله ﷺ وخلفائه من مرق من الدين مع عبادته العظيمة **فيعلم المنتسب إلى الإسلام في هذا الزمان قد يمرق أيضاً، وذلك بأمور منها: الغلو الذي ذمّه الله سبحانه كالغلو في بعض المشايخ كالشيخ عديّ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يدعوه من دون الله بأن يقول: يا سيدي فلان أغثني أو اجبرني، أو توكلت عليك، أو أنا في حسبك، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلاّ قتل، فإن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يجعل معه إله آخر**، والذين يجعلون مع الله آلهة أخرى مثل الملائكة والمسيح وعزير والصالحين وقبورهم لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق وترزق، وإنما كانوا يدعونهم ويقولون: هؤلاء شفعاؤنا عند الله؛ فبعث الله الرسل تنهى أن يدعى أحد من دون الله لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة»[1].

[1] "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٩٥-٣٩٦).

وقال رحمه الله أيضًا – وقد سئل عن رجلين تنازعا فقال أحدهما : لا بدّ لنا من واسطة بيننا وبين الله لا نقدر أن نصل إليه إلاّ بذلك!– فأجاب[1] بقوله : «إن أراد بذلك أنه لا بدّ لنا من واسطة تبلغنا أمر الله فهذا حق، فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه، وما يأمرهم به وينهاهم عنه إلاّ بواسطة الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده، وهذا مما أجمع عليه أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، فإنهم يثبتون الوسائط بين الرسل الذين أرسلهم الله وبين عباده وهذا مما أجمع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى فإنهم يثبتون الوسائط بين الله وبين عباده وهم الرسل الذين بلغوا عن الله أوامره ونواهيه، قال تعالى: ﴿**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ**﴾ (الحج:٧٥) ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع أهل الملل، وإن أراد بالواسطة أنه لا بدّ من واسطة يتخذها العباد بينهم وبين الله في جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونهم ذلك ويرجعون إليه، فهذا من أعظم الشرك الذي كفّر الله به المشركين حيث اتخذوا من دونه أولياء وشفعاء يجتلبون بهم المنافع ويستدفعون بهم المضار».

إلى أن قال: «فمن جعل الأنبياء والملائكة وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب وهداية القلوب وتفريج الكربات وسدّ الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين».

إلى أن قال: «فمن أثبت وسائط بين الله وخلقه كالحجّاب الذين بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إليه حوائج خلقه، وأن الله إنما يهدي عباده وينصرهم ويرزقهم بتوسطهم بمعنى أن الخلق يسألونهم وهم يسألون الله! كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك حوائج الناس لقربهم منهم، وأن الناس يسألونهم أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملوك، أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملوك لكونهم أقرب إلى الملك من

[1] هذا من رسالته "الواسطة بين الخلق والحق" ضمن "مجموع الفتاوى" (١/ ١٢١-١٣٥) بتصرف.

الطالب، **فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلاّ قتل**، وهؤلاء مشبهون شبهوا الخالق بالمخلوق وجعلوا لله أندادًا، وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لا تتسع له هذه الفتوى، فإن هذا دين المشركين عبدة الأوثان كانوا يقولون إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله، وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى قال تعالى : ﴿**اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ (التوبة:٣١)» انتهى.

فقد جزم رحمه الله تعالى في مواضع كثيرة بكفر من فعل ما ذكرنا من أنواع الشرك، وحكى إجماع المسلمين على ذلك، **ولم يستثن الجاهل ونحوه**، قال تعالى : ﴿**إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾ الآية (النساء:٤٨) وقال تعالى عن عيسى عليه السلام أنه قال: ﴿**إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ**﴾ (المائدة:٧٢) **فمن خصّ الوعيد بالمعاند فقط، وأخرج الجاهل والمتأول والمقلّد فقد شاق الله ورسوله وخرج عن سبيل المؤمنين**، والفقهاء يصدرون باب حكم المرتد: بمن أشرك بالله، ولم يقيّدوا ذلك بالمعاند، وهذا أمرٌ واضح ولله الحمد فقد قال تعالى : ﴿**رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ (النساء:١٦٥) .

وقال الشيخ أيضاً: «وهذه الأمور المبتدعة عند القبور أنواع أعظمها أن يسأل الميت حاجته كما يفعله كثير من الناس، وهؤلاء من جنس عبّاد الأصنام، ولهذا قد يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت والغائب كما يتمثّل لعبّاد الأصنام»[1].

ومن تقريره رحمه الله تعالى في هذا الأصل ما ذكره في "اقتضاء الصراط المستقيم" حيث قال: «إن الدعاء المتضمّن شركًا كدعاء غير الله أن يفعل، أو دعائه أن يدعو ونحو ذلك لا يحصل غرض صاحبه، ولا يورث حصول الغرض شبهة إلاّ في الأمور الحقيرة، وأمّا الأمور

[1] "المستدرك على الفتاوى" (١/ ٢٢).

العظيمة كإنزال الغيث عند القحط، وكشف العذاب النازل فلا ينفع فيه هذا الشرك قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاء وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام:٤٠-٤١) وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (العنكبوت:٦٥) وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ (الإسراء:٦٧) وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ الآية (النمل:٦٢) فكون هذه المطالب العظيمة لا يستجيب فيها إلاّ هو سبحانه وتعالى دلّ على توحيده وقطع شبهة من أشرك به، وعلم بذلك أن ما دون هذا أيضًا من الإجابات إنما فعلها له سبحانه وحده لا شريك له، وإن كانت تجري بأسباب محرمة أو مباحة، كما أن خلقه السموات والأرض والسحاب والرياح وغير ذلك من الأجسام العظيمة دالٌ على وحدانيته وأنه خالق كل شيء، وإنما دون هذا بأن يكون خلقًا له أولى، إذ هو منفعل عن مخلوقاته العظيمة فخالق السبب التام خالق للمسبب لا محالة.

وجماع ذلك أن الشرك نوعان: شرك في ربوبيته بأن يجعل لغيره معه تدبيراً كما قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللهَّ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ (سبأ:٢٢) فبيّن أنهم لا يملكون مثقال ذرة استقلالاً، ولا يشركونه في شيء من ذلك ولا يعينونه على ملكه، فمن لم يكن مالكًا ولا شريكًا ولا عوينًا فقد انقطعت علاقته، وشرك في الألوهية بأن يدعى غيره دعاء عبادة أو دعاء مسألة كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:٥) فكما أن إثبات المخلوقاتِ أسبابًا لا يقدح في توحيد الربوبية، ولا يمنع أن يكون الله خالق كل شيء، ولا يوجب أن يدعى المخلوق دعاء عبادة أو دعاء استعانة كذلك إثبات بعض الأفعال المحرمة من شركٍ أو غيره أسبابًا يقدح في توحيد الألوهية ولا يمنع أن يكون الله هو الذي استحق الدين الخالص، ولا يوجب أن تستعمل الكلمات والأفعال التي فيه شرك إذا كان الله

يسخطه ذلك ويعاقب العبد عليه وتكون مضرّة ذلك على العبد أكثر من منفعته إذ قد جعل الخير كلّه في أن لا نعبد إلاّ إيّاه ولا نستعين إلاّ به، وعامة آيات القرآن تثبت هذا الأصل، حتى أنه سبحانه قطع أثر الشفاعة بدون إذنه».

فذكر رحمه الله آيات كثيرة في هذا المعنى؛ ثم قال: «القرآن عامته إنما هو في تقرير هذا الأصل العظيم الذي هو أصل الأصول»[1].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «ونحن نعلم بالضرورة أن النبيﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدًا من الأحياء والأموات لا الأنبياء ولا غيرهم لا بلفظ الاستغاثة في حال الشدة ولا بلفظ الاستعانة ولا بغيرهما، كما لم يشرع الله السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن ذلك كله، وأنه من الشرك الذي حرّمه الله ورسوله لكن لغلبة الجهل[1]،

---

[1] "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٢٢٤-٢٢٨).

[1] هذا الكلام من أكبر ما يتمسك به بعض من لا حظّ له من الفقه والعلم من كلام شيخ الإسلام في هذه المسألة، لما فيه من التصريح بالعذر بغلبة الجهل، ولكن هذه المقالة من شيخ الإسلام يجاب عنها بعدّة أجوبة منها: أن ما قاله يقصد به مسألة معيّنة وهي مسألة الاستغاثة بالأنبياء والأولياء التي حرّف علماء السوء معناها وسمّوها توسلاً بهم ولبّسوا عليهم ببعض الشبه، فيكون هذا خاص بمسألة بعينها لا عام في جميع أصول التوحيد ممّا قد قررته الفطر السليمة، والثاني: أن مثل هذا الكلام من الشيخ رحمه الله يجب ضمّه إلى ما تقدّم من كلامه في عدم العذر بالجهل، فيكون عندئذٍ أحد أمرين إمّا الجمع أو الطرح عند العجز عن الأول، فمن أخذ بهذا القول فقد طرح بجميع أقوال الشيخ السابقة بغير حجة ولا برهان! ومن رام الجمع ـ وهو الصواب ـ فليقل: إن هذا من قديم كلام الشيخ رحمه الله ثم تبيّن له خلافه، أو أن يقال: إن الشيخ أراد بذلك مسألة معيّنة ـ كما تقدم ـ يرى أنه لعظم الخلاف فيها وعظم الشبه الواردة عليها يخفى الحكم على المخالف فيها وإن كان ذلك في مسألة اعتقادية كما حصل ذلك لأهل التأويل من الأشاعرة والكلابية فقد درءوا الكفر عنهم إلى مجرد التبديع لما حصل عندهم من شبهة التأويل بالاستناد إلى أدلة لم يصيبوا فهمها، وإلاّ فحقيقة قولهم هو نفي الصفات الذي هو حقيقة قول الجهمية النفاة ولذلك أجمع أهل العلم على تكفير غلاة الأشاعرة لأنهم جهمية، ومن مسائل الاعتقاد التي يهون فيها النكير على المخالف ـ أعنّي أنه لا يكفّر ـ هو القول بفناء النار، مع أن جمهور أهل السنة على خلاف ذلك، بل من أصول اعتقادهم أن من قال بفناء الجنّة أنه كافر إجماعاً بعكس النار لما حصل فيها من الخلاف، لذلك فيقال أن شيخ الإسلام رحمه الله رأى أن خلط المتأخرين بين معنى التوسل والاستغاثة من المسائل التي أشكلت على علماء فكيف بالعامة فلهذا عذرهم بالجهل ولكنّه لم ولن يعذر بالجهل في المسائل الأخرى التي يكفر فاعلها مثل السجود للقبور والذبح لها

وقلّة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرسول، قال: ولهذا ما بينت هذه المسألة لمن عرف أصل دين الإسلام إلا تفطّن لها، وقال : هذا أصل دين الإسلام ، وكان بعض أكابر الشيوخ العارفين من أصحابنا يقول : هذا أعظم ما بينته لنا، لعلمه بأن هذا أصل الدين»[١] انتهى.

فقوله رحمه الله: «لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرسول» أي لم يمكن تكفيرهم بأشخاصهم وأعيانهم بأن يقال : فلان كافر ونحوه، بل يقال: هذا كفر ، ومن فعله كافر، كما أطلق رحمه الله الكفر على فاعل هذه الأمور ونحوها في مواضع لا تحصى، وحكى إجماع المسلمين على كفر فاعل هذه الأمور الشركية.

وصرّح بذلك رحمه الله في مواضع كما قال في أثناء جواب له في الطائفة القدرية، قال بعد كلام كثير: «وأصل ذلك أن المقالة التي هي كفر في الكتاب والسنّة والإجماع يقال: هي كفر مطلق كما دلّ على ذلك الدليل الشرعي، فإن الإيمان والكفر من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله وليس ذلك مما يحكم الناس فيه بظنونهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك: بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه مثل من قال: إن الزنا والخمر حلال لقرب عهده بالإسلام ونشوؤه ببادية بعيدة»[٢].

وتقديم النذور والقرابين لها أو أنكر البعث أو سبّ الدين، أمّا من يطلق العذر بالجهل مطلقاً فيلزمه أن يتبع أصله في جميع المكفرات حتى يستقبل الكفر بإجماع المسلمين! ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

[١] "الرد على البكري" (٢/ ٣٧٧).

[٢] "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٦٥) وهذا الكلام أيضاً من كلام شيخ الإسلام وغيره في قوله : «أنه لا يكفّر أحد إلاّ بانتفاء موانع وتحقق شروط» ويقولون : «عمله كفر وهو ليس بكافر» التبس على كثير من الناس فأطلقوا القول بذلك، فلم يكفر في الوجود أحداً حتى فرعون وأبو جهل وأبو لهب! وقالوا عملهم كفر وهم ليسوا بكفّار !!، وهذا من عظيم الجهل ووخيمه، فكيف يقال : فلان يشرب وليس بشارب ويتحرك وليس بمتحرّك ويزني وليس بزاني !!، هذا من همط الكلام ولغوه، فقول الكفر وعمله أصلاً لا يصدر إلاّ من كافر، ثم إذا طرأ عذرٌ بعد ذلك عذرناه به وهو بما يسميه العلماء (تحقق الشروط وانتفاء الموانع)، وهذه الشروط والموانع معروفة عند أهل العلم، وقد ذكروها في كتب الفقه في باب حكم المرتد،

وقال رحمه الله تعالى في موضعٍ آخر أثناء كلام له على هذه المسألة : «وحقيقة الأمر في ذلك أن القول يكون كفراً فيطلق القول بتكفير صاحبه فيقال: من قال كذا فهو كافر، ولكن الشخص المعيّن الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر بها تاركها فهذا كما في نصوص الوعيد، فإن الله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ الآية (سورة النساء:١٠) فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق، ولكن الشخص المعيّن لا يشهد عليه بالوعيد، فلا نشهد لمعيّن من أهل القبلة بالنار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع، فقد لا يكون بلغه التحريم، وقد يتوب من فعله المحرّم، وقد يكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرّم، وقد يبتلى بمصائب تكفّر عنه»[1].

وذكروا من الشروط القصد والتكليف مثلاً ومن الموانع الإكراه والجنون، ولم يذكر أحدٌ ممن يعتد بقوله من أهل العلم في قديم الزمان وحديثه أن الجهل يعدّ مانعاً من إيقاع الكفر، ثم هذه الشروط والموانع يستوي فيها العالم والجاهل، فالعالم أيضاً إذا حصل منه مكفّر وكان مكرهاً عليه لا يكفّر بذلك.

المقصود أن من حصل منه الكفر يسمّى كافراً شاء أم أبى، ثم إذا اكتشفنا بعد ذلك حصول مانع أو عدم تحقق شرط من شروط التكفير فإنّنا نرفع عنه هذا الحكم، وإلاّ فما الحكم في رجلٍ يزعم أنه مسلم فوجدناه يريد أن ينحر جملاً عند ضريح وليٍّ من الأولياء فرفسه جمله فمات !!، هل يقال أن هذا مسلم !!، أو يقال : من ثبت إسلامه بيقين لا يزول إلاّ بيقين مثله! سبحان الله ما أعظم الجهل المطبق على قلوب بعض الناس.

[1] "مجموع الفتاوى" (٢٣/ ٣٤٥) قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في "الفتاوى" (١/ ٧٣ــ٧٤) : مسألة تكفير المعيّن من الناس من يقول لا يكفّر المعيّن أبداً **ويستدل هؤلاء بأشياء من كلام ابن تيمية غلطوا في فهمها** وأظنهم لا يكفرون إلاّ من نصّ القرآن على كفْره كفرعون، والنصوص لا تجيء بتعيين كل أحد، يدرس باب حكم المرتد ولا يطبّق على أحد، هذه ضلالة عمياء وجهالة كبرى بل يطبّق بشرط.

ثم الذين توقفوا في تكفير المعيّن في الأشياء التي قد يخفى دليلها فلا يكفر حتّى تقوم عليه الحجة الرسالية من حيث الثبوت والدلالة **فإذا أوضحت له الحجة بالبيان الكافي كفر سواء فهم أو قال : ما فهمت، أو فهم وأنكر، ليس كفر الكفار كله عناد، وأمّا ما علم بالضرورة أن الرسول جاء به وخالفه فهذا يكفر بمجرد ذلك ولا يحتاج إلى تعريف سواء في الأصول أو في الفروع ما لم يكن حديث عهد بالإسلام**...، إلى آخر كلامه رحمه الله.

فانظر إلى تحقيق هذا الإمام المحقق والزم به فإنه هو عين الصواب.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في "شرح المنازل": «ومن أنواعه - أي الشرك - طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم والتوجه إليهم، وهذا هو أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا فضلاً لمن استغاث به، وسأله أن يشفع له»[1].

وقال في أثناء كلامه: «فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت ويقولون إن هذا الحجر وهذه الشجرة وهذه العين تقبل النذر أي تقبل العبادة من دون الله تعالى فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له»[2].

وقال في "الهدي" في غزوة الطائف : «ومنها أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يومًا واحدًا فإنها شعائر الكفر والشرك، وهي من أعظم المنكرات فلا يجوز الإقرار عليها بعد القدرة البتة، وهكذا حكم المشاهد التي بنيت على القبور التي اتخذت أوثانًا وطواغيت تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد بالتعظيم والتبرك والنذر والتقبيل، فلا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزّى ومناة الثالثة الأخرى، بل أعظم شركًا عندها وبها والله المستعان، ولم يكن أحد من أرباب هذه الطواغيت يعتقد أنها تخلق وترزق وتحيي وتميت، وإنّما كانوا يفعلون عندها وبها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم وسلكوا سبيلهم حذو القذة بالقذة، وأخذوا مأخذهم شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراع، **وغلب الشرك على أكثر النفوس لظهور الجهل**، وخفاء العلم فصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً والسنة بدعة والبدعة سنّة، نشأ على ذلك الصغير وهرم عليه الكبير، وطمست الأعلام واشتدت غربة الإسلام، وقلّ العلماء وغلب السفهاء،

---

[1] "مدارج السالكين" (١/ ٣٥٣).

[2] "إغاثة اللهفان" (١/ ٢١٢).

وتفاقم الأمر واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ولكن لا تزال طائفة من العصابة المحمدية بالحق قائمين، ولأهل الشرك والبدع مجاهدين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين»[1] انتهى.

والأمر كما قال رحمه الله : «أن سبب حدوث الشرك وظهوره ظهور الجهل، وخفاء العلم وقلّة العلماء، وغلبة السفهاء، **فتبيّن لطالب الحق أن من جادل عن المشركين وسهّل عليهم ما ارتكبوا من الشرك، واحتج لهم بالحجج الباطلة أنه فاقد أصل العلم وأفرضه فيستحق أن يوصف بالجهل، وإن كان له اشتغال بأنواع من العلوم القليل نفعها**[2]، وفي هذا مصداق قول النبي ﷺ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**» وما أحسن ما قال ابن المبارك:

وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأحبار سوءٍ ورهبانها

ويروى أن هلاك من كان قبلنا كان على يد قرّائهم وفقهائهم فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى : «ومن ذبح للشيطان ودعاه واستغاث به وتقرّب إليه بما يحب فقد عبده **وإن لم يسم ذلك عبادة**، ويسميه استخدامًا من الشيطان»[3].

وقال :

والشرك فاحذره فشركٌ ظاهرٌ ... ذا القسم ليس بقابل الغفرانِ
يدعوه أو يرجوه ثم يخافه ... ويحبّه كمحبةِ الديانِ
والله ما ساووهم بالله في ... خلق ولا رزقٍ ولا إحسانِ

---

[1] "زاد المعاد" (٣/ ٤٤٣).

[2] رحم الله الشيخ عبد الله، فها هو يصف الذين يعذرون بالجهل في أصل التوحيد بأنهم هم أنفسهم جهّال، فلا يغتر مغتر بما برزوا فيه من العلوم من الفقه والحديث والعربية وغيرها، فكفى الجاهل خزيًا جهله بالتوحيد وإن حوى جميع علوم العبيد!

[3] "بدائع الفوائد" (٢/ ٢٣٥).

لكنهم ساووهم بالله في حبٍّ وتعظيمٍ وفي إيمانِ
جعلوا محبتهم مع الرحمن ما جعلوا المحبة قط للرحمنِ[1]

وقال شيخ الإسلام: «وأمّا ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك فهم بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفّارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة، فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد، ويقول ما قال النبيﷺ: «**من حلف باللات والعزّى فليقل: لا إله إلاّ الله**»...»[2] انتهى .

قوله : «فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله» أي في عدم الانعقاد، لا حقيقة كحقيقته لأن النذر عبادة بخلاف الحلف[1].

وقال أيضاً على قوله تعالى: ﴿**وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهّ بِهِ**﴾ (سورة المائدة:٣): «ظاهره أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقول: هذه ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ به، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم وقيل فيه: بسم المسيح ونحوه، لأن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم وقلنا فيه : بسم الله، فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فإذا حرم ما قيل فيه: بسم المسيح والزهرة فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح أو الزهرة أو قصد به ذلك أولى فإن العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله، فعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه حرم وإن قال: بسم الله، كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الكواكب

---

[1] "القصيدة النونية" (ص٢٢٠).

[2] لم أجد هذا الكلام لشيخ الإسلام، وانظر "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٠٣).

[1] والحلف عبادة أيضاً والدليل على ذلك أن الشارع جعل صرفه الى غير الله شرك في قوله ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو اشرك** » ولكن قد يقال أن الفرق بينهما أن النذر لغير الله من الشرك الأكبر بخلاف الحلف بغير الله فهو شرك أصغر في الأصل، والله أعلم.

بالذبح والنحر ونحو ذلك، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان ، **ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن،** وقال : ولهذا كان عبّاد الشياطين والأصنام يذبحون لها الذبائح، فالذبح للمعبود غاية الذل والخضوع ولهذا لم يجز الذبح لغير الله».

وقال في موضعٍ آخر : «والمسلم إذا ذبح لغير الله أو ذبح بغير اسمه لم تبح ذبيحته، وإن كان يكفر بذلك» إلى أن قال: «ولأن الذبح لغير الله وباسم غيره قد علم أنه ليس من دين الإسلام بل هو من الشرك الذي أحدثوه»[1].

قال : «وقول الشيخ انذروا لي تقضى حاجتكم! واستعينوا بي إذا أصرّ ولم يتب قتل»[2].

قال أبو محمد البربهاري شيخ الحنابلة في وقته في عقيدته: «**ولا نخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله تعالى، أو يرد شيئًا من آثار رسول الله ﷺ، أو يصلّي لغير الله، أو يذبح لغير الله، فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام**»[3] في كلام كثير، انتهى، سمع البربهاري من المروزي وغيره.

قال ابن القيّم رحمه الله تعالى: «رأيت لأبي الوفاء ابن عقيل فصلاً حسنًا فذكرته بلفظه قال: **لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى أوضاعٍ وضعوها لأنفسهم فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، قال : وهم عندي كفار بهذه الأوضاع** مثل تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد السرج وتقبيلها وتخليقها وخطاب أهلها بالحوائج، وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا! وأخذ تربتها تبركًا وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء

---

[1] "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٦٠-٦٥).

[2] "المستدرك على الفتاوى" (٥/ ١٢١).

[3] "شرح السنة" للبربهاري (ص:٦٤).

بمن عبد اللات والعزى والويل عند هذا لمن لم يقبّل مشهد الكهف! ولم يتمسّح بالآجر يوم الأربعاء! ولم يقل الحمّالون على جنازته أبو بكر الصديق ومحمد وعلي، أو لم يعقد على قبر أخيه آزجًا بالجص والآجر، ولم يخرق ثيابه ولم يرق ماء الورد على القبر»[١] انتهى كلامه .

فانظر إلى تكفير ابن عقيل لهم مع إخباره بجهلهم.

وقال الشيخ قاسم الحنفي في "شرح درر البحار" : «النذر الذي يقع من أكثر العوام على ما هو مشاهد الآن كأن يكون لإنسان غائب أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي إلى قبر بعض الصلحاء ويجعل على رأسه سترة ويقول: يا سيدي فلان؛ إن ردّ الله غائبي أو عوفي مريضي أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الماء كذا أو من الشمع كذا، فهذا باطل بالإجماع لوجوه منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز، ولأنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها أن المنذور له ميّت والميت لا يملك، ومنها أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله واعتقاد ذلك **كفر**».

إلى أن قال : «إذا علمت ذلك فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا فحرام بإجماع المسلمين»[٢].

وقال النووي في "شرح مسلم" على قول النبي ﷺ: «**لعن الله من ذبح لغير الله**»: «المراد به أن يذبح بغير الله اسم الله كمن يذبح للصنم، أو للصليب أو لموسى أو لعيسى أو للكعبة ونحو ذلك، وكل هذا حرام ولا تحلّ هذه الذبيحة، وسواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً».

إلى أن قال: «فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله أو العبادة له كان كافراً، **فإن كان الذابح مسلماً صار بالذبح مرتداً**»[٣] انتهى.

---

[١] "إغاثة اللهفان" (١/ ١٩٥).

[٢] انظره في "البحر الرائق" (٢/ ٣٢٠).

[٣] "شرح مسلم" (١٣/ ١٤١).

وقال الشيخ صنع الله في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء وأثبت الأجر في ذلك : «فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان لغير الله فيكون باطلاً، وفي التنزيل: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام:١٢١) ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ﴾ (الأنعام:١٦٢-١٦٣) أي صلاتي وذبحي لله كما فسّر به قوله تعالى :﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر:٢) قال : والنذر لغير الله إشراك مع الله».

إلى أن قال : «والنذر لغير الله كالذبح لغير الله، وقال الفقهاء: خمسة لغير الله شرك؛ الركوع والسجود والنذر والذبح واليمين، قال: والحاصل أن النذر لغير الله فجور فمن أين تحصل لهم الأجور!»[1].

وقال ابن النحاس في كتاب "الكبائر" : «ومنها إيقادهم السرج عند الأحجار والأشجار والعيون والآبار، ويقولون : إنّها تقبل النذر، وهذه كلها بدع ومنكرات قبيحة تجب إزالتها، ومحو أثرها، **فإن أكثر الجهال يعتقدون أنها تنفع وتضرّ، وتجلب وتدفع، وتشفي المرضى، وترد الغائب إذا نذر لها وهذا شرك ومحادة لله ورسوله**».

وقال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة في كتاب "البدع والحوادث": «ومن هذا القسم أيضاً ما قد عمّ الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة يحكي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحدًا ممن شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظّم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها ويرجون الشفاء لمرضاهم، وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي ما بين عيون وشجرٍ وحائط، وفي مدينة دمشق صانها الله من ذلك مواضع متعددة كعوينة الحمّى خارج

---

[1] "سيف الله على من كذب على أولياء الله" لصنع الله الحلبي (٨٠-٨١).

باب توماء، والعمد المخلّق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق سهّل الله قطعها واجتثاثها من أصلها فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث، ثم قال أبو بكر الطرطوشي: فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها ويرجون البرء والشفاء منها، ويضربون بها المسامير والخرق فهي ذات أنواط فاقطعوها، ثم قال: ولقد أعجبني ما صنعه أبو إسحاق الجبنياني[1] رحمه الله تعالى -أحد الصالحين ببلاد أفريقية في المائة الرابعة- حكى عنه صاحبه الصالح أبو محمد بن أبي العباس المؤدب أنه كان إلى جانبه عين تسمى "عين العافية" كانت العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق من تعذر عليها نكاح أو ولد قالت : امضوا بي إلى "عين العافية" فتعرف بها الفتنة، قال أبو عبد الله: فأنا في السحر ذات ليلة إذ سمعت أذان أبي إسحاق نحوها فخرجت فوجدته قد هدمها، وأذن الصبح عليها ثم قال : اللهم إنّي هدمتها لك فلا ترفع لها رأسًا فما رفع لها رأس إلى الآن»[2] انتهى كلامه.

وكان العلم أبو محمد بن أبي زيد يعظّم شأن أبي إسحاق ويقول : «طريقة أبي إسحاق[3] خالية لا يسلكها أحد في الوقت».

قال الشيخ صنع الله الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادّعى أن للأولياء تصرفًا في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة: «هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين

---

[1] قال شيخ مشايخي عبدالرحمن المعلمي في تعليقه على "الأنساب" للسمعاني(٣/ ١٩٨) : «رسمه القبس بعد الجبني، وقال: «جبنيانة قرية بإفريقية قريب سفاقس» وضبطها التوضيح بقوله «بكسر الجيم ثم موحدة ساكنة ثم نون مكسورة تليها مثناة تحت ثم ألف مفتوحة ثم نون ثم هاء» ووقع في "الديباج" (ص ٨٦) «الجبتياني» والمعتمد الأول... ».

[2] "الباعث على إنكار البدع والحوادث" (ص٢٥-٢٧).

[3] أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن مسلم، البكري الوائلي (ت٣٦٩) "الديباج المذهب" (١/ ٢٦٤) وكلام ابن أبي زيد نقله القاضي عياض في "المدارك" (٢/ ٥٠٠) والذهبي في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٨٠٨) وفيه: «عالية» بدل «خالية» وكلا المعنيين سليم، والمراد أنه من أهل التنسك والزهد المعتدل البعيد عن شطحات الصوفية، ومن مشهور كلامه: «اتَّبع ولا تبتدع، اتَّضعْ ولا ترتفع» قوله: اتضع؛ أي تواضع.

جماعات يدعون أن للأولياء تصرفًا في حياتهم وبعد الممات! ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، وقالوا : منهم أبدال ونقباء وأوتاد ونجباء ، وسبعة وسبعون وأربعة وأربعون، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوّزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيهما الأجور، قال : وهذا كلام فيه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومضادة الكتاب المصدّق، ومخالف لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه الأمّة، وفي التنزيل : ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا**﴾ (النساء:١١٥) إلى أن قال في الفصل الأول فيما تحلوه من الإفك الوخيم والشرك العظيم، قال : فأما قولهم أن للأولياء تصرفًا في حياتهم وبعد مماتهم فيرده قوله تعالى: ﴿**أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ**﴾ (النمل:٦٠) ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾ (الأعراف:٥٤) ﴿**وَللهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ (آل عمران:١٨٩) ونحوه من الآيات الدالة على أنه المنفرد بالخلق والتدبير، والتصرف والتقدير، ولا شيء لغيره فيه شيء ما بوجه من الوجوه فالكل تحت ملكه وقهره، تصرفًا وملكًا وإحياءً وإماتةً وخلقًا، وتمدح الرب سبحانه بانفراده في ملكه بآيات من كتابه كقوله تعالى : ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ**﴾ (فاطر:٣) ﴿**وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ**﴾ (فاطر:١٣) وذكر آيات في هذا المعنى ، قال : فقوله في الآيات كلها ﴿**مِنْ دُونِهِ**﴾ أي : من غيره، فإنه عام يدخل فيه من اعتقدته من ولي وشيطان تستمده، فإن من لم يقدر على نصر نفسه كيف يمدّ غيره! إلى أن قال : فكيف يمكن أن يتصرف! إن هذا من السفاهة لقول وخيم وشرك عظيم.

إلى أن قال : «وأمّا القول بالتصرف بعد الممات فهو أقبح وأشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة، قال جلّ ذكره : ﴿**إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ**﴾ (الزمر:٣٠) ﴿**اللهُ يَتَوَفَّى**

الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ (الزمر:٤٢) ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر:٣٨) وفي الحديث : «إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ..» الحديث، فجميع ذلك وما هو نحوه دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم ممسكة، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان، فدلّ ذلك على أنه ليس للميت تصرف في ذاته فضلاً عن غيره بحركة، وأن روحه محبوسة مرهونة بعملها من خيرٍ وشرٍ، فإذا عجز عن حركته لنفسه فكيف يتصرف لغيره، فالله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحدون يقولون : إن الأرواح مطلقة متصرفة! ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ (البقرة:١٤٠)..» .

قال: «وأمّا اعتقادهم أن هذه التصرفات لهم من الكرامات فهم من المغالطة لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم بها أولياءه لا قصد لهم فيه، ولا حيد ولا قوة ولا علم، كما في قصة مريم بنت عمران، وأسيد بن حضير، وأبي مسلم الخولاني».

قال: «وأمّا قولهم ويستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله وأبدع لمضادة قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ﴾ الآية، (النمل:٦٢) ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام:٦٣)..» وذكر الآيات في هذا المعنى.

ثم قال: «فإنه جل ذكره قرر أنه الكاشف للضر لا غيره، وأنه المتعين لكشف الشدائد والكرب، وأنه المتفرد بإجابة المضطرين، وأنه المستغاث لذلك كلّه، وأنه القادر على دفع الضرّ، وعلى إيصال الخير، فهو المتفرد بذلك، فإذا تعيّن جل ذكره خرج غيره من ملك ومن نبي وولي».

قال: «والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال وإدراك عدو أو سبع ونحوه، كقولهم يالزيد ويالقوي ويالَلمسلمين، كما ذكروا ذلك في كتب النحو

بحسب الأسباب الظاهرة بالفعل، وأمّا الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد كالمرض وخوف الغرق والضيق والفقر وطلب الرزق ونحوه فمن خصائص الله فلا يطلب فيها غيره، قال : وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم كما تفعله جاهلية العرب والصوفية الجهال وينادونهم ويستنجدون بهم فهذا من المنكرات».

إلى أن قال: «فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روح أو غير ذلك في كشف كربة أو قضاء حاجة تأثيرًا فقد وقع في وادي جهل خطير فهو على شفا حفرة من السعير.

وأمّا كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات فحاشا أولياء الله أن يكونوا بهذه المثابة، فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمن: ﴿**هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللّهِ**﴾ (يونس:١٨) و ﴿**مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾ (الزمر:٣) ﴿**أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَن بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنقِذُونِ**﴾ (يس:٢٣) فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع، ولا دفع الضرّ من نبي وولي وغيره على وجه الإمداد منه إشراك مع الله إذ لا قادر على الدفع غيره ولا خير إلاّ خيره.

وأمّا ما قالوه : أن فيهم أبدالاً ونقباء وأوتادًا ونجباء وسبعين وسبعة وأربعين وأربعة والقطب هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم كما ذكره القاضي المحدث ابن العربي في سراج المريدين وابن الجوزي وابن تيمية باختصار؛ وأقوال العلماء في ذلك كثير واكتفينا بما ذكرنا»[1].

---

[1] "سيف الله على من كذب على أولياء الله" الصفحات (٢٢ ، ٥٠-٥٥ ، ٦١ ، ٧٨-٧٩).

فصل

وتقدّم في كلام الشيخ الإشارة إلى أنه لولا أنه يخشى من الفتنة بالقبور لما نهى عن الصلاة عندها وغير ذلك، وتأكدت الفتنة بقضاء حوائج بعض قاصديها والمشركين بها، وذكر الشيخ رحمه الله من ذلك أشياء كثيرة ذكرها في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان"[1] وغيره من كتبه، قال: «والشيطان يضلّ بني آدم بحسب قدرته فمن عبد الشمس والقمر والكواكب ودعاها، كما يفعله أهل دعوى الكواكب، فإنه ينزل عليه الشيطان يخاطبه ويحدّثه ببعض الأمور، يسمون ذلك روحانيات الكواكب، وهو شيطان، وكذلك عبّاد الأصنام قد تخاطبهم الشياطين، وكذلك من استغاث بميتٍ أو غائب، وكذلك من دعا الميت أو دعا عنده وظن أن الدعاء عند قبره أفضل منه في البيوت والمساجد، وللنصارى والضلاّل من المسلمين أحوال عند المشاهد يظنونها كرامات وهي من الشيطان مثل أن يضعوا سراويل الشيطان ليضلهم ومثل أن يرى أحدهم أن القبر قد انشق فيخرج منه إنسان فيظنه الميت، ومن هؤلاء من يستغيث بمخلوق حي أو ميت، سواء كان ذلك الحي مسلمًا أو نصرانيًا أو مشركًا، فيتصور الشيطان بصورة ذلك المستغاث به، ويقضي بعض حاجة ذلك المستغيث، فيظن أنه ذلك الشخص أو أنه ملك على صورته، وإنما هو شيطان أضلّه لما أشرك بالله كما كانت الشياطين تدخل الأصنام وتكلم المشركين.

ومن هؤلاء من يتصور له الشيطان، ويقول له: أنا الخضر، وربما أخبره ببعض الأمور وأعانه على بعض مطالبه، ومنهم من يطير به الجنّي إلى مكة أو بيت المقدس أو غيرهما، ومنهم من يحمله عشية عرفه ثم يعيده من ليلته، ومنهم من كان يؤتى بمال مسروق سرقه الشيطان ويأتيه به ومنهم من كانت تدله على المسروقات».

---

[1] "الفرقان" (ص١٧٩).

قال رحمه الله تعالى : «حتّى أني أعرف من هؤلاء جماعات يأتون إلى الشيخ نفسه الذي استغاثوا به، وقد رأوه أتاهم في الهوى فيذكرون ذلك له، وهؤلاء يأتون إلى الشيخ فتارة يكون الشيخ نفسه لم يعلم بتلك القضية فإن كان يحب الرياسة أوهمهم أنه نفسه أتاهم وأعانهم، وإن كان فيه صدق مع جهل وضلال؛ قال : هذا ملك صوره الله على صورتي، وجعل هذا من كرامات الصالحين، جعله عمدة لمن يستغيث بالصالحين ويتخذهم أرباباً من دون الله وأنهم إذا استغاثوا بهم بعث الله ملائكة على صورهم تغيث المستغيثين بهم، ولهذا أعرف غير واحد منهم ممن فيه صدق وزهد وعبادة، لما ظنوا أن هذا من كرامات الصالحين صار أحدهم يوصي مريده يقول : إذا كانت لأحدكم حاجة فليستغث بي وليستنجد بي، ويقول : أنا افعل بعد موتي ما كنت أفعل في حياتي، وهو لا يعرف أن تلك شياطين تصور على صورته لتضلّه وتضل أتباعه فيحسن لهم الإشراك بالله، ودعاء غير الله والاستغاثة بغير الله، وأنها قد تلقى في قلبه أنا نفعل بأصحابك بعد موتك ما كنّا نفعل بهم في حياتك، فيظن هذا من خطاب إلهي ألقى إليه فيأمر أصحابه بذلك»[1].

وذكر أشياء كثيرة من هذا الجنس وأعظم منه، والمقصود أن الإنسان إذا سمع بوقوع مثل ذلك لا يستبعده ولا يفتتن به إذا عرف أن مثل هذه الأمور تقع لعبّاد الأصنام والقبور والأمر كله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

---

[1] "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٥٦-٤٥٧).

فصل

يتعيّن على من نصح نفسه وعلم أنه مسئول عما قال وفعل ومحاسب على اعتقاده وقوله وفعله أن يعد لذلك جوابًا، ويخلع ثوبي الجهل والتعصب، ويخلص القصد في طلب الحق، قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا للهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا**﴾ (سبأ:٤٦) وليعلم أنه لا يخلصه إلا اتباع كتاب الله وسنة نبيهﷺ، قال تعالى: ﴿**اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ**﴾ (الأعراف:٣) وقال تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾ (ص:٢٩) ولما كان قد سبق في علم الله وقضائه أنه سيقع الاختلاف بين الأمة أَمَرَهم وأوجب عليهم عند التنازع الرد إلى كتابه وسنة نبيهﷺ قال تعالى : ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾ (النساء:٥٩) قال العلماء: الرد إلى الله الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله الرد إليه في حياته والرد إلى سنته بعد وفاته.

ودلت الآيات على أن من لم يرد عند التنازع إلى كتاب الله وسنة نبيه فليس بمؤمن لقوله تعالى: ﴿**إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾ فهذا شرط ينتفي المشروط بانتفائه، ومحال أن يأمر الله الناس بالرد إلى ما لا يفصل النزاع لا سيما في أصول الدين التي لا يجوز فيها التقليد عند عامة العلماء، وقال الله تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا**﴾ (النساء:٦٥).

ولما أخبر النبي ﷺ بوقوع الاختلاف الكثير بعده بين أمته أمرهم عند وجود الاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده فقال ﷺ: «**إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**».

ولم يأمرنا الله ولا رسوله بالرد عند التنازع والاختلاف إلى ما عليه أكثر الناس، ولم يقل الله ولا رسوله لينظر كل أهل زمان إلى ما عليه أكثرهم – أي في زمانهم – فيتبعونهم، ولا إلى أهل مصرٍ معيّن، أو إقليم، وإنما الواجب على الناس الرد إلى كتاب الله وسنة نبيهﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وما مضى عليه الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعون لهم بإحسان، فيجب على الإنسان الالتفات إلى كتاب الله وسنة نبيه وطريقة أصحابه والتابعين وأئمة الإسلام، ولا يعبأ بكثرة المخالفين بعدهم، فإذا علم الله من العبد الصدق في طلب الحق وترك التعصب ورغب إلى الله في سؤال هدايته الصراط المستقيم فهو جدير بالتوفيق، **فإن على الحق نورًا لا سيما التوحيد الذي هو أصل الأصول الذي دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم، وهو توحيد الإلهية فإن أدلته وبراهينه في القرآن ظاهرة، وعامته إنما هو في تقرير هذا الأصل العظيم.**

ولا يتوحش الإنسان لقلة الموافقين وكثرة المخالفين فإن أهل الحق أقل الناس في ما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، لا سيما هذه الأزمنة المتأخرة التي صار الإسلام فيها غريبًا.

والحق لا يعرف بالرجال كما قال علي بن أبي طالبرضي الله عنه لمن قال له: أترى أنا نرى الزبير وطلحة مخطئين وأنت المصيب؟! فقال علي: «ويحك يا فلان إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله» وأيضاً قال: «الحق ضالة المؤمن».

وليحذر العاقل من شبهة الذين قال الله عنهم: ﴿**لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ**﴾ (الأحقاف:١١) ﴿**أَهَؤُلاء مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا**﴾ (الأنعام:٥٣).

وقد قال بعض السلف: «ما ترك أحد حقًّا إلاّ لكبر في نفسه» ومصداق ذلك قول النبيﷺ: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**» ثم فسّر الكبر بأنه: «**بطر الحق**» أي ردّه «**وغمط الناس**» أي احتقارهم وازدراؤهم.

ولقد أحسن القائل[1]:

وتعرّ من ثوبين من يلبسهما ... يلقى الردى بمذمةٍ وهوانِ
ثوبٌ من الجهلِ المركّب فوقَهُ ... ثوبُ التعصّب بئست الثوبانِ
وتحلَّ بالإنصاف أفخر حلةٍ ... زانت به الأعطاف والكتفانِ
واجعل شعارك خشية الرحمن ... مع نصح الرسول فحبذا الأمرانِ

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : «وما أحسن ما قال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن المعروف بأبي شامة في كتاب "الحوادث والبدع": حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثير إلاّ أن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبيﷺ وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم، قال عمرو بن ميمون الأودي: صحبت معاذًا فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت من بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعودرضي الله عنه فسمعته يقول : «عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة» ثم سمعته يومًا من الأيام وهو يقول: «سيكون عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فصلوا الصلاة لميقاتها فهي الفريضة، وصلّوا معهم فإنها لكم نافلة» قال قلت: يا أصحاب محمد ما أدري ما تحدثون؟! قال: وماذا؟ قلت: تأمرني بالجماعة وتحضّني عليها ثم تقول صلّ الصلاة وحدك وهي الفريضة، وصلّ مع الجماعة وهي لك نافلة، قال: «يا عمرو بن ميمون قد كنت أظن أنك من أفقه أهل هذه القرية، أتدري ما الجماعة؟» قلت: لا، قال: «إن جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعة، والجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك» وفي طريق آخر: فضرب على فخذي وقال: «ويحك إن جمهور الناس فارقوا الجماعة، إن الجماعة ما وافق طاعة الله عز وجلّ».

[1] هو الإمام ابن القيم في نونيته المشهورة (ص١٧).

قال نعيم بن حمّاد: «إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن يفسدوا وإن كنت وحدك فإنك أنت الجماعة حينئذ» ذكره البيهقي وغيره.

وروى مبارك بن فضالة عن الحسن البصري قال: «لو أن رجلاً أدرك السلف الأول ثم بعث اليوم ما عرف من الإسلام شيئًا» قال: ووضع يده على خده، ثم قال: «إلاّ هذه الصلاة» ثم قال : «أما والله لمن عاش في هذه النكراء ولم يدرك هذا السلف الصالح، فرأى مبتدعًا يدعو إلى بدعته، ورأى صاحب دنيا يدعو إلى دنياه فعصمه الله من ذلك وجعل قلبه يحن إلى ذلك السلف الصالح، يسأل عن سبيلهم ويقتص آثرهم، ويتبع سبيلهم ليعوض أجرًا عظيمًا فكذلك فكونوا إن شاء الله»[1].

وروى محمد بن وضّاح عن أبي الطفيل أن حذيفة بن اليمان أخذ حصاة بيضاء فوضعها في كفّه ثم قال: إن هذا الدين قد استضاء استضاءة هذه الحصاة، ثم أخذ كفًّا من تراب فجعل يذره على الحصاة حتى واراها، ثم قال: «والذي نفسي بيده ليجيئن أقوام يدفنون الدين كما دفنت هذه الحصاة، ولتسلكن طريق الذين كانوا قبلكم حذو القذة بالقذة، وحذو النعل بالنعل».

وقال محمد بن وضّاح: «الخير بعد الأنبياء ينقص والشر يزيد».

وقال ابن وضاح: «إنما هلكت بنو اسرائيل على يد قرائهم».

وروى ابن وضّاح عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن حبّان بن أبي جبلة عن أبي الدرداء قال : «لو خرج رسول الله ﷺ عليكم ما عرف مما كان عليه هو وأصحابه إلاَّ الصلاة» قال الأوزاعي: «فكيف لو كان اليوم؟!» قال عيسى بن يونس: «فكيف لو أدرك الأوزاعي هذا الزمان؟!».

---

[1] "إغاثة اللهفان" (١/ ٦٩-٧٠).

وروى ابن وضاح عن الأعمش قال: قال لي شقيق أبو وائل: «يا سليمان ما شبهت قرّاء زمانك إلا غنمًا رعت حمضًا فمن رآها ظن أنها سمينة، وإذا ذبحها لم يجد فيه شاة سمينة».

وروى ابن وضاح عن أبي الدرداء قال: «لو أن رجلاً تعلم الإسلام وأتمه ثم تفقده ما عرف منه شيئاً».

وروى ابن وضاح عن عبد الله بن المبارك قال: «اعلم أي أخي أن الموت اليوم كرامة لكل مسلم أتى الله على السنة، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، فإلى الله نشكو وحشتنا وذهاب الإخوان وقلة الأعوان، وظهور البدع، وإلى الله نشكو عظيم ما حلّ بهذه الأمة من ذهاب العلماء وأهل السنة وظهور البدع» انتهى[1] .

فكيف لو رأى من تقدم ذكرهم هذه الأزمنة التي ظهر فيها الشرك الأكبر والأصغر والبدع التي لا تعد ولا تحصى في الاعتقادات والأقوال والأعمال، وظهرت جميع الفواحش في أكثر أمصار المسلمين، وضيعت الصلاة واتبعت الشهوات، وظهر مصداق قول حذيفة: ليجيئن أقوام يدفنون الدين كما دفنت هذه الحصاة، وأبلغ من ذلك قول النبي ﷺ : «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة**» قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**» وقال : «**لتأخذن هذه الأمة مأخذ الأمم قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع**» قالوا: فارس والروم؟ قال: «**فمن الناس إلاّ أولئك؟**» وظهر مصداق قول النبيﷺ حقيقة: «**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**»[2].

واعتبر هذا بما عاب به سبحانه اليهود من تبديلهم برجم الثيب الزاني بالجلد والتحميم، فقال سبحانه وتعالى في شأنهم: ﴿**يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ**

---

[1] ما تقدم من آثار عند ابن وضاح في "البدع والنهي عنها (٢/ ٨٤ ، ١١٤، ١١٩ ، ١٣٠ ، ١٦١) .

[2] ولا يزداد الأمر إلا شدة، وتعظم الغربة، وتشتد الكربة، ولولا وعد الله بنصر دينه، وإخبار نبينا ﷺ ببقاء طائفة منصورة لا يضرها من خالفها ولا من خذلها قائمة بأمر إلى قيام الساعة لتقطعت علائق القلوب وحشة من الدنيا وأهلها.

أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ﴾ (المائدة:٤١) يقولون: إن أفتاكم محمد بالجلد والتحميم فاقبلوا، وإن أفتاكم بالرجم فلا تقبلوا! وقال سبحانه عنهم: **﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** (المائدة:٤١) وقال النبيﷺ لما رجم الزاني: «**اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه**» فكيف حال الذين عطلوا الحدود بالكلية، ثم زاد الشر إلى أن آل الأمر ببعض الولاة أنهم يضربون على البغايا الخراج وتعدوا حدود الله في السارق بالصلب، والقتل صيانة لأموالهم، ولم يعبئوا بانتهاك حرمات مولاهم فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وليجتهد المسلم في تحقيق العلم والإيمان، وليتخذ ربه هاديًا ونصيرًا، وحكمًا ووليًّا فإنه نعم المولى ونعم النصير **﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيراً﴾** (الفرقان:٣١) وينبغي أن يكثر الدعاء بما رواه مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن النبيﷺ كان إذا قام من الليل يقول: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**» اللهم إياك نعبد وإيّاك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين صلاة وسلامًا دائمين إلى يوم الدين.

(تمت بفضل الله الرسالة الأولى)

الدرر السنية : (٩ / ٢٣٤ - ٢٥٨)

الرسالة الثانية

من عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين إلى جناب الأخ إبراهيم بن عجلان وفقه الله إلى طاعته وهداه بهداه آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الخط وصل وصلك الله إلى الخير وصرف عنا وعنكم كل ضير، وذكرت في خطك أشياء ينبغي تنبيهك عليها:

منها: قولكم : «أن الشيخ تقي الدين ابن تيمية شدد في أمر الشرك تشديدًا لا مزيد عليه».

فالله سبحانه هو الذي شدد في ذلك لقوله سبحانه: ﴿**إِنَّ اللهَّ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ**﴾ في موضعين من كتابه (النساء:٤٨ ، ١١٦) وقال على لسان المسيح لبني إسرائيل: ﴿**إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللهِّ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُّ عَلَيهِ الْجَنَّةَ**﴾ الآية (المائدة:٧٢) وقال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿**وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾ الآية (الزمر:٦٥) وقال : ﴿**وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾ (الأنعام:٨٨) وقال سبحانه: ﴿**فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ**﴾ (التوبة:٥).

وفي السنة الثابتة عن النبيﷺ من التحذير عن الشرك والتشديد فيه ما لا يُحصى، وغالب الأحاديث التي يذكر فيها الكبائر يبدأها بالشرك، ولما سئلﷺ أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: «**أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**».

إذا عرف ذلك تعيّن على كل مكلف معرفة حدّ الشرك وحقيقته لا سيما في هذه الأزمنة التي غلب فيها الجهل بهذا الأمر العظيم.

والشيخ تقي الدين وتلميذه إما بالغاً في بيان هذا الشرك وإيضاحه لما شاهدا من ظهوره في زمنهما وكثرته في بلاد الإسلام، وبينا بطلانه بالأدلة والبراهين القاطعة الواضحة كما قال أبو حيان في حق الشيخ:

قام ابن تيمية في نصر شرعتنا مقام سيد تيمٍ إذ عصت مضرُ
وأظهر الحـــق إذ آثـــاره اندرست وأخمد الكفر إذ طارت له الشـــررُ

وقولك : «إن هذه الأمور المحدثة منها ما هو شرك أكبر ومنها ما هو أصغر».

فالأمر كذلك ولكن يتعيّن معرفة الأكبر المخرج من الملة الذي يحصل به الفرق بين المسلم والكافر، وهو عبادة غير الله، فمن جعل شيئاً من العبادة لغير الله فهو المشرك الشرك الأكبر، ومن ذلك الدعاء الذي هو مخ العبادة كالتوجه إلى الموتى والغائبين بسؤالهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وكذلك الذبح والنذر لغير الله.

كذلك يتعيّن[1] البحث عن الشرك الأصغر، فمنه الحلف بغير الله ونحو تعليق الخرز والتمائم من العين، وكيسير الرياء في أنواع كثيرة لا تُحصى.

ومن كلام الشيخ تقي الدين وقد سئل عن الوسائط فقال بعد كلام: «وإن أراد بالواسطة أنه لا بدّ من واسطة يتخذها العباد بينهم وبين الله في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكونوا واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونهم ذلك ويرجعون إليهم فيه، فهذا من أعظم الشرك الذي كفّر الله به المشركين حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء يجلبون بهم المنافع ويدفعون بهم المضار، إلى أن قال : قال تعالى : ﴿**قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً**﴾ (الإسراء:٥٦) إلى قوله: ﴿**إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾ (الإسراء:٥٧) قال طائفة من السلف: كان أقوام من الكفار

---

[1] قوله: «يتعين» في العلم والمعرفة، لأنها من حدود الله التي يجب معرفتها، الخير يؤخذ به ويتبع، والشر يترك ويجتنب، ولم يعمل المكلف بالخير ويجتنب الشر حتى يعرف حدود ما أنزل الله، ومن ذلك معرفة الشرك كبيره وصغيره، وبه يتم التوحيد، ومن لا يعرف الشرك؛ كيف يجتنبه؟ ولذلك أكثر شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في "كتاب التوحيد" من قوله: باب من الشرك كذا وكذا، وجاء في الأثر عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: «إن مما ينقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية الأولى».

يدعون عيسى وعزيرًا والملائكة والأنبياء فبين الله لهم أن الملائكة والأنبياء لا يملكون كشف الضرّ عنهم ولا تحويله، وأنهم يتقربون إليه ويرجون رحمته، ويخافون عذابه»[١].

إلى أن قال رحمه الله: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكربات، وسدّ الفاقات، فهو كافر مشرك بإجماع المسلمين»[١].

إلى أن قال: «فمن أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالْحُجَّاب الذين يكونون بين الملك ورعيّته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، وأن الله إنما يهدي عباده ويرزقهم وينصرهم بتوسطهم بمعنى أن الخلق يسألونهم وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون حوائج الناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدبًا منهم لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب !!، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلاّ قتل، وهؤلاء مشبهون شبهوا الخالق بالمخلوقين وجعلوا لله أندادًا.

وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لا تتسع له هذه الفتوى، فإن هذا دين المشركين عبّاد الأوثان الذين كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله، وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى»[٣].

إلى أن قال: «وأمّا الشفاعة التي نفاها القرآن كما عليه المشركون والنصارى ومن ضاهاهم من هذه الأمة فينفيها أهل العلم والإيمان، مثل أنهم يطلبون من الأنبياء والصالحين والغائبين والميتين قضاء حوائجهم، ويقولون أنهم إن أرادوا ذلك قضوها، ويقولون أنهم عند الله كخواص الملوك عند الملوك، ولهم على الملوك إدلال يقضون به

---

[١] "الواسطة بين الحق والخلق" (ص٢٠).

[١] "مختصر الفتاوى المصرية" (ص٢٦٧).

[٣] "الواسطة بين الحق والخلق" (ص٢٥).

حوائجهم فيجعلونهم لله بمنزلة شركاء الملك، والله سبحانه قد نزّه نفسه عن ذلك»[١] انتهى ملخصًا.

فهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله إجماع المسلمين على أن مرتكبه مشرك كافر يقتل، هو الذي زعم داود البغدادي[٢] أنه جائز!

بل زعم أن الله أمر به وأنه معنى الوسيلة التي أمر الله بها في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَابْتَغُواْ إِلَيهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (المائدة:٣٥).

وزعم أن الوسيلة التي أمر الله بها أمر إيجاب أو استحباب بطلب الحاجات وتفريج الكربات من الأموات والغائبين.

وزعم أن الشرك هو السجود لغير الله فقط! وأن دعاء الأموات والغائبين والتقرب إليهم بالنذور والذبائح ليس بشرك بل هو مباح!

ثم زاد على ذلك بالكذب على الله ورسوله، وزعم أن الله أمر بذلك وأحبه!

ولم يقتصر على دعوى إباحة ذلك، بل زعم أن الله أمر عباده المؤمنين أن يقصدوا قبور الأموات ويسألونهم قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم!

فسبحان الله ما أجرأ هذا على الافتراء والكذب على الله.

فلو أن إنساناً ادعى إباحة بعض صغائر الذنوب كأن يزعم أن للرجل تقبيل المرأة الأجنبية لكان كافراً بإجماع المسلمين، وإن زاد على ذلك بأن قال: إن الله يحب ذلك ويرضاه؛ فقد ازداد كفراً على كفره، فكيف بمن زعم أن الله أباح الشرك الأكبر! ثم زاد بأن قال: إن الله أمر به وأوجب على عباده المؤمنين أن يسارعوا إليه! ما أعظم هذه الجراءة.

---

[١] "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ٣٤٢).

[٢] هو عدو الله وجندي إبليس داود بن جرجيس البغدادي الهالك الضال، من أشد خصوم التوحيد وأهله في زمانه، فقيض الله له أسود الشرى وهداة الورى من أئمة الدعوة ومنهم المؤلف رحمه الله فردوا عليه كيده، وقطعوا شريان شركه ووريده، بمؤلفات عديدة، طُبع أكثرها ولله الحمد.

وكلام شيخ الإسلام في هذه المسألة كثير، لا يخلو غالب مصنفاته من الكلام عليها، وذكر رحمه الله عن بعض علماء عصره أنه قال : هذا من أعظم ما بينته لنا.

وذكر رحمه الله في "الرسالة السنية" لمّا ذكر حديث الخوارج قال: «وإذا كان في زمن رسول الله ﷺ من قد مرق من الدين مع عبادته العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام في هذا الزمان قد يمرق أيضًا، وذلك بأمور : منها الغلو الذي ذمّه الله، كالغلو في بعض المشايخ مثل الشيخ عدي، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، **فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يدعوه من دون الله بأن يقول : يا سيدي فلان أغثني أو أجرني أو توكلت عليك أو أنا في حسبك، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلاّ قتل، فإن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يجعل معه إله آخر.**

والذين يجعلون مع الله آلهة أخرى مثل الملائكة والمسيح وعزير والصالحين، أو قبورهم لم يكونوا يعتقدون أنها ترزق وتدبر أمر من دعاها، وإنما كانوا يدعونهم يقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله !!، فبعث الله الرسل تنهى أن يُدعى أحد من دونه لا دعاء عبادة ولا دعاء استعانة»[1].

وكلامه رحمه الله في هذا الباب كثير ، وكذلك ابن القيم بالغ في إيضاح هذا الأمر وبيَّن بطلانه، كقوله في "شرح منازل السائرين" : «ومنه - أي الشرك - طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم ولتوجه إليهم، فإن هذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا فضلاً عن من استغاث به وسأله أن يشفع له»[2] انتهى.

---

[1] "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٩٥-٣٩٦).

[2] "مدارج السالكين" (١/ ٣٥٣).

وهذا الذي قال -إنه أصل شرك العالم- هو الذي يزعم داود البغدادي أن الله أمر به! تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً

وقال ابن القيم في "الهدي" في فوائد غزوة الطائف: «ومنها أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يومًا واحدًا، فإنها من شعائر الكفر والشرك، ولا يجوز الإقرار عليها البتّة».

قال: «وهذا حكم المُشاهد التي بنيت على القبور، التي اتُّخِذت أوثانًا وطواغيت تُعبد من دون الله، وكذا الأحجار التي تقصد بالتعظيم والتبرك والنذر والتقبيل، فلا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزّى ومناة الثالثة الأخرى، بل أعظم شركاً عندها وبها، والله المستعان.

ولم يكن أحد من أرباب هذه الطواغيت يعتقد أنها تخلق وترزق وتحيي وتميت، وإنما كانوا يفعلون عندها وبها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم، اتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم وسلكوا سبيلهم حذو القذة بالقذة، وأخذوا مأخذهم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، وغلب الشرك على أكثر النفوس لظهور الجهل وخفاء العلم، وصار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، والسنة بدعة والبدعة سنة، واشتدت غربة الإسلام، وقلّ العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ولكن لا تزال طائفة من العصابة المحمدية بالحق قائمين ولأهل الشرك والبدع مجاهدين، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين»[1] انتهى.

فانظر إلى قوله في المشاهد التي بنيت على القبور، كونها اتُّخذت أوثاناً وطواغيت وربما ينفر قلب الجاهل من تسمية قبر نبي أو رجل صالح وثنًا! وقد قال النبيﷺ : «**اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**».

---

[1] "زاد المعاد" (٣/ ٤٤٣).

فهذا الحديث يبين أنه لو قصد قبر النبيﷺ بعبادة له قاصداً بذلك قد اتخذه وثناً، فكيف بغيره من القبور؟

وقوله رحمه الله: «كثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، بل أعظم شركًا عندها وبها» صدق رحمه الله لِمَا شاهدنا في هذه الأزمنة من الغلو والشرك العظيم، من كون كثير من الغلاة عند الشدائد في البر والبحر يخلصون الدعاء لِمعبوداتهم، وكثير منهم ينسون الله عند الشدائد، كما هو مستفيض عند الخاصة والعامة، وقد أخبر الله عن المشركين الأولين أنهم يخلصون عند الشدائد الدعاء له سبحانه وتعالى وينسون آلهتهم، ونصوص القرآن في ذلك كثيرة كما قال سبحانه : ﴿**فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ**﴾ (العنكبوت:٦٥) ﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾ (الإسراء:٦٧) وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهّ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللهّ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام:٤٠-٤١) ﴿**وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ للهَِّ أَندَاداً**﴾ (الزمر:٨) فهذا إخباره سبحانه عن المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ، ينهاهم عن الشرك ويأمرهم بالتوحيد، وغالب مشركي أهل هذا الزمان بعكس ذلك.

وقول ابن القيم رحمه الله: «غلب الشرك على أكثر النفوس، وسبب ذلك كله ظهور الجهل وقلّة العلم» فهذا قوله فيما شاهده في زمانه ببلاد الإسلام، فكيف لو رأى هذا الزمان وفي الحديث : «**لاَ يَأْتِي زَمَانٌ إِلاَّ وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ**» قال ابن مسعود: «لا أقول زمان أخصب من زمان ولا أمير خير من أمير، ولكن بذهاب خياركم علمائكم» فكيف لو شاهد من يقول: أن الله أمر بطلب الحاجات من الأموات؟! ويقول: إنما الشرك هو السجود لغير الله لا غير؟! كما قال ذلك داود البغدادي مشافهة لي، فيلزمه أَنَّ قَصْد المشركين الأولين

لآلهتهم كاللات والعزى ومناة كذلك هبل إذ طلب الحاجات منها وكشف الكربات والتقرب إليها بالنذور والذبائح أن هذا ليس بشرك إذا لم يسجدوا! فيا سبحان الله كيف يبلغ الجهل بمن ينسب إلى علم إلى هذه الفضيحة؟!

وقال ابن القيم رحمه الله : «رأيت لابن عقيل فصلاً حسنًا فذكرته بلفظه قال : **لَمَّا صعبت التكاليف على الجهال والطغام** عدلوا عن أوضاع الشرع إلى أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، قال : **وهم عندي كفّار بهذه الأوضاع** مثل تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد السرج عليها وتقبيلها وتخليقها وخطاب أهلها بالحوائج وكتابة الرقاع فيها : يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وأخذ تربتها تبركًا، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى»[1].

وقولك : «إن الشيخ تقي الدين وابن القيم يقولان أن من فعل هذه الأشياء لا يطلق عليه أنه كافر مشرك حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية من إمام أو نائبه فيصرّ، وأنه يقال : هذا الفعل كفر وربما عذر فاعله لاجتهاد أو تقليد أو غير ذلك».

فهذه الجملة التي حكيت عنهما لا أصل لها في كلامهما.

وأظن اعتمادك في هذا على ورقة كتبها داود نقل فيها نحو هذه العبارة من "اقتضاء الصراط المستقيم" للشيخ تقي الدين لما قدم عنيزة المرة الثانية معه هذه الورقة يعرضها على ناس في عنيزة يشبّه بها ويقول: لو سلمنا أن هذه الأمور التي تفعل عند القبور شرك كما تزعم هذه الطائفة فهذا كلام إمامهم ابن تيمية الذي يقتدون به يقول: إن المتأول والمقلد والجاهل معذورون مغفور لهم فيما ارتكبوه!

---

[1] "إغاثة اللهفان" (١/ ١٩٥).

فلما بلغني هذا أرسلت إليه وحضر عندي وبينت له خطأه، وأنه **وضع كلام الشيخ في غير موضعه وبينت له أن الشيخ إنما قال ذلك في أمور بدعية ليست بشركٍ**، مثل تحري دعاء الله عند قبر النبيﷺ وبعض العبادات المبتدعة، فقال في الكلام على هذه البدع: «وقد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحِاً ولا يكون عالمِاً أنه منهي عنه فيثاب على حسن قصده ويعفى عنه لعدم علمه، وهذا الباب واسع، وعامة العبادات المنهي عنها قد يفعلها بعض الناس ويحصل له نوع من الفائدة وذلك لا يدل على أنها مشروعة، ثم العامل قد يكون متأولاً أو مجتهدًا مُخطئًا أو مقلّدًا فيغفر له خطأه ويثاب على ما فعله من المشروع المقرون بغير المشروع، فهذا كلامه في الأمور التي ليست شركًا»[1].

وأمّا الشرك فقد قال رحمه الله: إن الشرك لا يغفر وإن كان أصغر، نقل ذلك عنه تلميذه صاحب "الفروع" فيه، وذلك -والله أعلم- لعموم قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ**﴾ (النساء:٤٨) مع أن الشيخ رحمه الله لم يجزم أنه يغفر لمن ذكرهم، وإنما قال : «قد يكون».

وقد قال رحمه الله في "شرح العمدة" لما تكلم في كفر تارك الصلاة فقال : «**وفي الحقيقة كل ردّ لخبر الله أو أمره فهو كفر، دقّ أو جلّ، لكن قد يخفى عمّا خفيت فيه طرق العلم وكان أمراً يسيراً في الفروع، بخلاف ما ظهر أمره وكان من دعائم الدين من الأخبار والأوامر يعني فإنه لا يقال: قد يعفى عنه**»[2].

وقال رحمه الله في أثناء كلام له في ذم أصحاب الكلام، قال : «والرازي من أعظم الناس في باب الحيرة ، له نهمة في التشكيك، والشك في الباطل خير من الثبات على اعتقاده،

---

[1] "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص٣٧٣).

[2] فانظر يا طالب الحق، إلى صريح كلام شيخ الإسلام هنا مما لا يدع لذي قلب فيه ذرة من الحياء مجالاً لكي ينسب إلى شيخ الإسلام أنه يعذر بالجهل في أصل التوحيد، وانظر كيف قيد العفو والإعذار بالمسائل الخفية الفرعية اليسيرة لا غيرها، فالزم بهذا الكلام ولا تحد عنه.

لكن قل أن يثبت أحد على باطل محض، بل لا بدّ فيه من نوع من الحق وتوجد الردة فيهم كثيرًا كالنفاق.

وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن يقع ذلك في طوائف منهم في أمور يعلمها العامة والخاصة، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمداً بعث بها وكفّر من خالفها، مثل عبادة الله وحده، ومثل أمره بالصلوات الخمس، ومثل معاداة المشركين وأهل الكتاب ومثل تحريم الفواحش والربا والميسر ونحو ذلك»[1].

وقولك أن الشيخ يقول : «إن من فعل شيئاً من هذه الأمور الشركية لا يطلق عليه أنه كافر مشرك حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية».

فهو لم يقل ذلك في الشرك الأكبر وعبادة غير الله ونحوه من الكفر، وإنما قال هذا في المقالات الخفية كما قدمنا من قوله: «وهذا إذا كان في المقالات الخفية فإنه يقال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها» فلم يجزم بعدم كفره وإنما قال : «قد يقال».

وقوله: «قد يقع ذلك في طوائف منهم يعلم الخاصة والعامة، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمداً بعث بها وكفر من خالفها مثل عبادة الله وحده لا شريك له، والنهي عن عبادة غيره – هو ما نحن فيه – قال تعالى : ﴿**رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ (النساء:١٦٥) .

وقوله رحمه الله: «بل اليهود والنصارى يعلمون ذلك، حكى لنا عن غير واحد من اليهود في البصرة أنهم عابوا على المسلمين ما يفعلون عند القبور، قالوا إن كان نبيكم أمركم بهذا فليس بنبي وإن لم يأمركم فقد عصيتموه»[2] .

---

[1] "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٤ ، ٥٥).

[2] قد أنكر اليهود من الشرك ما هو أهون من ذلك كما جاء في حديث ابن ماجة عن حذيفة ﷺ في قصة رؤيا النوم عندما رأى الرجل في منامه يهوديًا قال له : إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تشركون، تقولون : «ما شاء الله وما شاء محمد» الحديث وهو من أحاديث "كتاب التوحيد" لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وهذا يدل على عنادهم.

وعبادة الله وحده لا شريك له هي أصل الأصول الذي خلق الجن والأنس لأجله، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦) أي فاعبدوني وحدي، وهو الذي أرسل به جميع الرسل قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾ (النحل:٣٦) والطاغوت: اسم لكل ما عبد من دون الله، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٢٥) وكل رسول أرسله الله فأول ما يدعوهم إليه هذا التوحيد، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف:٥٩) ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف:٦٥) ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف:٧٣) ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف:٨٦) فمن جعل شيئاً من العبادة لغير الله فهذا هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء:٤٨) فمن زعم أن الله سبحانه يغفره فقد ردّ خبر الله سبحانه.

وحدّ العبادة وحقيقتها طاعة الله، فكل قول وعمل ظاهر وباطن يحبه الله فهو عبادة، فهي ما أُمر به شرعًا أمر إيجاب أو استحباب فهو عبادة، فها هي حقيقة العبادة عند جميع العلماء، التي من جعل منها لغير الله شيئاً فهو كافر مشرك .

ومما يبين أن الجهل ليس بعذر في الجملة قولهﷺ في الخوارج ما قال مع عبادتهم العظيمة، ومن المعلوم انه لم يوقعهم فيما وقعوا فيه إلاّ الجهل، وهل صار الجهل عذراً لهم!

يوضح ما ذكرنا أن العلماء من كل مذهب يذكرون في كتب الفقه «باب حكم المرتد» وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه، وأول شيء يبدءون به من أنواع الكفر الشرك؛ **يقولون: من أشرك بالله كفر لأن الشرك عندهم أعظم أنواع الكفر، ولم يقولوا إن كان مثله لا يجهله كما قالوا فيما دونه.**

وقد قال النبيﷺ لمّا سئل عن أي الذنب أعظم إثماً عند الله؟ قال: «**أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**» **ولو كان الجاهل أو المقلد غير محكوم بردته إذا فعل الشرك لم يغفلوه، وهو ظاهر.**

وقد وصف الله سبحانه أهل النار بالجهل كقوله: ﴿**وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾ (الملك:١٠) وقال: ﴿**وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ**﴾ (الأعراف:١٧٩) وقال: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً**﴾ (الكهف:١٠٤) وقال تعالى: ﴿**فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ اللّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ (الأعراف:٣٠) قال ابن جرير عند تفسير هذه الآية: «وهذا يدل على أن الجاهل غير معذور»[1].

ومن المعلوم أن أهل البدع الذين ذكرهم السلف والعلماء بعدهم أهل علم وعبادة، وفيهم زهد، ولم يوقعهم فيما ارتكبوه إلاّ الجهل، والذين حرقهم علي بن أبي طالبرضي الله عنه بالنار هل آفتهم إلاّ الجهل؟!

ولو قال إنسان: أنا أشك في البعث بعد الموت لم يتوقف من له أدنى معرفة في كفره، **والشاك جاهل**، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ**﴾ (الجاثية:٣٢) وقد قال الله سبحانه عن النصارى: ﴿**اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ**﴾ الآية (التوبة:٣١) قال عدي بن حاتم للنبيﷺ: ما عبدناهم، قال : «**أَلَيْسَ يُحِلُّونَ الْحَرَامَ فَتُحِلُّونَهُ**

---

[1] ابن جرير الطبري رحمه الله من أشد أهل العلم وقوفًا ضدّ من قال بالعذر بالجهل في أصل التوحيد، وقد صنف كتابًا ضمّنه هذه المسألة وهو كتاب "التبصير بمعالم الدين" ومن نظر في تفسيره وقف على الكثير من كلامه الصريح فيها.

وَيُحَرِّمُونَ الْحُلاَلَ فَتُحَرِّمُونَهُ» قال: بلى، قال: «**فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ» فذمهم الله سبحانه وسماهم مشركين مع كونهم لم يعلموا أن فعلهم معهم هذا عبادة لهم فلم يعذرهم بالجهل.**

ولو قال إنسان عن الرافضة في هذه الأزمان أنهم معذورون في سبّهم الشيخين وعائشة لأنهم جهال مقلدون لأنكر عليه الخاص والعام[1].

وما تقدم من حكاية شيخ الإسلام رحمه الله إجماع المسلمين على أن من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار أنه كافر مشرك **يتناول الجاهل وغيره** لأنه من المعلوم أنه إذا كان إنسان يقرّ برسالة محمدﷺ ويؤمن بالقرآن ويسمع ما ذكر الله سبحانه في كتابه من تعظيم أمر الشرك بأنه لا يغفره وأن صاحبه مخلد في النار، ثم يقدم عليه وهو يعرف أنه شرك! هذا ما لا يفعله عاقل وإنما يقع فيه من جهل أنه مشرك.

وقد قدمنا في كلام ابن عقيل في جزمه بكفر الذين وصفهم بالجهل فيما ارتكبوه من الغلو في القبور، نقله عنه ابن القيم مستحسنًا له.

والقرآن يرد على من قال إن المقلد في الشرك معذور، وقد افترى وكذب على الله، وقد قال الله عن المقلدين من أهل النار: **﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾** (الأحزاب:٦٧) وقال سبحانه حاكيًا عن الكفار قولهم: **﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾** (الزخرف:٢٢) وفي الآية الأخرى: **﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾** (الزخرف:٢٣).

[1] والرافضة من أكفر أهل الأرض على الإطلاق، وتكفيرهم ثابت عند أهل العلم من وجوه أولها الشرك الأكبر من صرف بعض أنواع العبادة لغير الله وغيره وجوه عديدة، وأنشدوا :

إن الروافض شر من وطئ الحصا   من كل إنسٍ ناطــق أو جـــانِ

ومع هذا فقد سمعت من بعض من تصدّر للفتوى في زماننا بإعذار أمثالهم بالجهل مطلقًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

واستدل العلماء بهذه الآية ونحوها على أنه لا يجوز التقليد في التوحيد والرسالة وأصول الدين وأن فرضًا على كل مكلف أن يعرف التوحيد بدليله، وكذلك الرسالة وسائر أصول الدين لأن أدلة هذه الأصول ظاهرة ولله الحمد، لا يختص بمعرفتها العلماء.

وقولك : «حتى تقوم عليه الحجة الإسلامية من إمام أو نائبه» معناه أن الحجة الإسلامية لا تقبل إلاّ من إمام أو نائبه! وهذا خطأ فاحش؛ لم يقله أحد من العلماء، بل الواجب على كل أحد قبول الحق ممن قاله كائنًا من كان، ومقتضى هذا أن من ارتكب أمراً محرمًا شركاً فما دونه بجهل وبيّن له من عنده علم بأدلة الشرع أن ما ارتكبه حرام، وبيّن له دليله من الكتاب والسنة أنه لا يلزمه قبوله إلاّ أن يكون ذلك من إمام أو نائبه! وأن حجة الله لا تقوم عليه إلاّ أن يكون ذلك من الإمام أو نائبه، وأظنك سمعت هذا الكلام من بعض المبطلين وقلدته فيه، وما فطنت لعيبه، وإنما وظيفة الإمام أو نائبه إقامة الحدود واستتابة من حكم الشرع بقتله كالمرتد في بلاد الإسلام.

وأظن هذه العبارة مأخوذة من قول بعض الفقهاء في تارك الصلاة أنه لا يقتل حتّى يدعوه إمام أو نائبه إلى فعلها، والدعاء إلى فعل شيء غير بيان الحجة على خطئه أو صوابه أو كونه حقًّا أو باطلاً بأدلة الشرع، فالعالم مثلاً يقيم الأدلة الشرعية على وجوب قتل تارك الصلاة ثم الإمام أو نائبه يدعوه إلى فعلها ويستتيبه.

وقولك : «إنك رأيت كثيرًا من هذه الأمور التي نقول أنها شرك ظاهر في الشام والعراق والحجاز، ولم تسمع منكِراً» فمن رزقه الله بصيرة في دينه ما راج عليه ذلك، والمتعين على الإنسان معرفة الحق بدليله، فإذا عرف الحق بالأدلة الشرعية عرض أعمال الناس عليه، فما وافق الحق عرفه وقبله، وما خالفه ردّه، ولا يغتر بكثرة المخالف.

قال رجل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: أترى أننا نظن أنك على الحق وفلاناً على باطل؟ فقال علي : «ويحك يا فلان إن الحق لا يعرف بالرجال؛ اعرف الحق تعرف أهله».

وقد سبق كلام ابن القيم في وصفه أهل زمانه وقوله : «غلب الشرك على أكثر النفوس لظهور الجهل وخفاء العلم وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والسنة بدعة والبدعة سنة، ونشأ في ذلك الصغير وهرم الكبير، وطمست الأعلام، واشتدت غربة الإسلام، وقل العلماء وغلب السفهاء»[1].

فهذا وصفه لزمانه، فما ظنّك بأهل زمان بعده بخمسمائة عام لأنه لا يأتي عام إلاّ والذي بعده شر منه بخبر الصادق المصدوقﷺ مع قوله : «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ**» مع أننا قد سمعنا وبلغنا عن كثير من علماء الزمان إنكار هذه الأمور المبتدعة الشركية، سمعنا من ناس في الحرمين واليمن وبلغنا عن أناسٍ في مصر والشام إنكار هذه المحدثات لكن همتهم تقصر عن إظهار ذلك لأن عمارة هذه المشاهد الشركية أكثرها من تحت أيدي ولاة الأمور وأهل الدنيا، ووافقهم على ذلك وزينه لهم بعض علماء السوء، بسبب ذلك استحكم الشر وتزايد، والشر في زيادة والخير في نقصان.

وفي حديث النبيﷺ قال: «**هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى يَدَيْ قُرَّائِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ، وَسَتَهْلَكُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى يَدَيْ قُرَّائِهَا وَفُقَهَائِهَا**» فما أصدق قول عبد الله بن المبارك رحمه الله:

وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأحبارُ سوءٍ ورهبانها

ومما يبيّن لك عدم الاغترار بالكثرة أن أكثر أهل هذه الأمصار التي ذكرت مخالفون للصحابة والتابعين وأئمة الإسلام - خصوصًا الإمام أحمد ومن وافقه - في صفات الرب تبارك وتعالى يتأولون أكثر الصفات بتحريف الكلم عن مواضعه، ومن ذلك قولهم: إن الله لا يتكلم بحرف وصوت وأن حروف القرآن مخلوقة، ويقولون: الإيمان مجرد التصديق،

[1] "زاد المعاد" (٣/ ٤٤٣).

وكلام السلف والأئمة في ذم أهل هذه المقالات كثير، وكثير منهم صرّح بكفرهم[١]، وأكثر الأئمة ذمًّا لهم وتضليلاً الإمام أحمد رحمه الله وأفاضل أصحابه من بعده، وأكثر هذه الأمصار اليوم على خلاف ما عليه السلف والأئمة، ومن له بصيرة بالحق لم يغترّ بكثرة المخالف فإن أهل الحق هم أقل الناس فيما مضى فكيف بهذه الأزمان التي غلب فيها الجهل وصار بسبب ذلك المعروف منكرًا والمنكر معروفًا.

نسأل الله أن يهدينا وإخواننا صراطَه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.

انتهت الرسالة

وجاء في آخرها من النسخة الخطية

بقلم الفقير إلى الله عبد الله الرشيد الفرج، من خط المصنف رحمه الله سنة ١٣٤٥هـ

(من كتاب الرسائل والمسائل النجدية)

(٤ / ٤٦٦ ـ ٤٨٠)

---

[١] كفر من قال بخلق القرآن مجمع عليه عند السلف بأنه كفر أكبر مخرج من الملة مبيح للمال والدم إن لم يتب ويعود إلى الإسلام ومن حكى عن السلف خلافًا في ذلك فهو واهم مخطئ، وقد حققت ذلك في كتاب مفرد في هذه المسألة بنقولٍ عن السلف الكرام تنص على هذا الإجماع في كتابي "إقامة الحجة والبرهان على كفر من قال بخلق القرآن وتحقيق خروجه من الملة" وقد قدم له شيخنا الإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومعه جماعة من علماء السنة في هذه البلاد حماها الله.

الرسالة الثالثة

وهو استفتاء موجّه إلى الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله

مسألة: قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى في ردّه على ابن البكري : «فإذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يُكفِّرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الزنا والكذب حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله تعالى فلا تكفّر إلاّ من كفره الله ورسوله، وأيضاً فإن تكفير الشخص المُعيَّن وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلاّ فليس كل من جهل شيئاً من الدين يكفر، – إلى أن قال – : ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين ينفون أن يكون تعالى فوق العرش : أنا لو وافقتكم كنت كافراً، لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهّال ..الخ »[1] أفتونا ؛ ما معنى قيام الحجة أثابكم الله بمنّه وكرمه ؟ .

الجواب : الحمد لله رب العالمين ، تضمّن كلام الشيخ رحمه الله مسألتين :

المسألة الأولى

أحدهما: عدم تكفيرنا لمن كفرنا؟

وظاهر كلامه أنه سواء كان متأولاً أم لا، وقد صرّح طائفة من العلماء أنه إذا قال ذلك متأولاً لا يكفر، ونقل ابن حجر الهيتمي عن طائفة من الشافعية أنهم صرّحوا بكفره إذا لم يتأول.

فنقل عن المتولي أنه قال: «إذا قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر» قال: «وتبعه على ذلك جماعة واحتجوا بقوله ﷺ : «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**» والذي رماه

---

[1] "الرد على البكري" (ص٢٥٩).

به مسلم فيكون هو كافراً» قالوا: لأنه سمّى الإسلام كفراً، وتعقب بعضهم هذا التعليل – وهو قوله: لأنه سمّى الإسلام كفراً– فقال: هذا المعنى لا يفهم من لفظه، ولا هو مراده إنما مراده وعنى لفظه أنك لست على دين الإسلام الذي هو حق وإنما أنت كافر؛ دينك غير دين الإسلام، وأنا على دين الإسلام، وهذا مراده بلا شك، لأنه إنما وصف بالكفر الشخص لا دينَ الإسلام، فنفى عنه كونه على دين الإسلام، فلا يكفر بهذا القول وإنما يعزر بهذا السب الفاحش بما يليق به، ويلزم على ما قالوه أن من قال لعبدٍ : يا فاسق، كفر؛ لأنه سمّى العبادة فسقاً، ولا أحسب أحداً يقوله وإنما يريد أنك تفسق وتفعل مع عبادتك ما هو فسق لا أن عبادتك فسق»[1] انتهى.

وظاهر كلام النووي في "شرح مسلم" يوافق ذلك ، فإنه لما ذكر الحديث قال: «وهذا مما عدّه العلماء من المشكلات فإن مذهب الحق أن المسلم لا يكفر بالمعاصي كالقتل والزنا، وكذا قوله لأخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام».

ثم حكى في تأويل الحديث وجوهًا **أحدها** : أنه محمول على المستحل ومعنى «**باء بها**» بكلمة الكفر وكذا «**حار عليه**» في رواية، أي رجعت عليه كلمة الكفر فباء وحار ورجع عليه بمعنى، **والثاني** : رجعت عليه نقيصته لأخيه، ومعصية تكفيره ، **والثالث** : أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين، وهذا نقله القاضي عياض عن مالك، وهو ضعيف لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع، **الرابع** : معناه أنه يؤول إلى الكفر فإن المعاصي – كما قالوا – بريد الكفر، ويخاف على المكثر منها أن يكون عاقبة شؤمها المصير إلى الكفر، ويؤيده رواية أبي عوانة في "مستخرجه" على مسلم : «**فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلاَّ فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ**» **الخامس**: فقد رجع بكفره، وليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير، كونه جعل أخاه المؤمن كافراً، فكأنه كفّر

---

[1] "الإعلام بقواطع الإسلام" (١٧٥-١٨٣) باختصار شديد وضمنه كلام النووي الآتي.

نفسه، إمّا لأنه كفَّر من هو مثله وإمّا لأنه كفَّر من لا يكفره إلاَّ كافر يعتقد بطلان الإسلام»[١] انتهى.

وقال ابن دقيق العيد في قولهﷺ: «**وَمَنْ دَعَا رَجُلاً بِالْكُفْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلاَّ حَارَ عَلَيْهِ**»: «أي رجع عليه، وهذا وعيد عظيم لِمن كفَّر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بكفر بعضهم بعضًا».

ثم نقل عن الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني أنه قال : «لا أكفِّر إلاَّ من كفَّرني، قال ربما خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محمله الصحيح، والذي ينبغي أن يحمل عليه أنه لمح هذا الحديث الذي يقتضي أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر، وكذلك قوله ﷺ: «**مَنْ قَالَ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**».

وكان هذا المتكلم - أي أبو اسحاق - يقول : الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين إمّا المكفِّر وإمّا المكفَّر، فإذا كفَّرني بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع أني لست بكافر، فالكفر راجع إليه»[٢] انتهى.

وظاهر كلام أبي إسحاق أنه لا فرق بين المتأول وغيره، والله أعلم.

وما نقله القاضي عن مالك من حمله الحديث على الخوارج موافق لإحدى الروايتين عن أحمد في تكفير الخوارج، اختارها طائفة من الأصحاب وغيرهم لأنهم كفَّروا كثيراً من الصحابة واستحلوا دماءهم وأموالهم متقربين بذلك إلى الله تعالى.

فلم يعذرهم بالتأويل الباطل، لكن أكثر الفقهاء على عدم كفرهم لتأويلهم، وقالوا: من استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل كفر، وان كان استحلاله ذلك بتأويل كالخوارج لم يكفر، والله أعلم وأحكم.

---

[١] "شرح صحيح مسلم" للنووي (٢/ ٤٩-٥٠).

[٢] هذا الكلام وما قبله من منقول الهيتمي في "الإعلام بقواطع الإسلام" (ص١٨٢-١٨٣).

المسألة الثانية

المسألة الثانية: «أن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن من لم تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها ..» الخ .

يشمل كلامه من لم تبلغه الدعوة وقد صرّح بذلك في موضع آخر، ونقل ابن عقيل عن الأصحاب أنه لا يعاقب، وقال: «إن عفو الله عن الذي كان يعامل ويتجاوز لأنه لم تبلغه الدعوة وعمل بخصلة من الخير»[1].

واستدل لذلك بما في "صحيح مسلم" مرفوعاً : «**والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة - يهودي أو نصراني - ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلاّ كان من أصحاب النار**».

قال في "شرح مسلم" : «خصَّ اليهود والنصارى لأن لهم كتابًا، قال: ومفهومه أن من لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، قال: وهذا جار على ما تقرر في الأصول : لا حكم قبل ورود الشرع على الصحيح»[2].

وقال القاضي أبو يعلى في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ (الإسراء:١٥): «في هذا دليل على أن معرفة الله تعالى لا تجب عقلاً ، وإنما تجب بالشرع وهو بعثة الرسل، وأنه لو مات الإنسان قبل ذلك لم يقطع عليه بالنار»[3] انتهى.

---

[1] "الفروع" (١٠/ ٢١٦-٢١٧) "الإنصاف" للمرداوي (١٠/ ٣٤٩).

[2] "شرح صحيح مسلم" (٢/ ١٨٨).

[3] كلام أبي يعلى نقله ابن مفلح في "الفروع" (١٠/ ٢١٧) ومسألة الحكم فيمن من لم تبلغه دعوة الإسلام من المسائل التي كثر فيها الخلاف بين أهل العلم، ويضيق الكلام عليها في مثل هذا التعليق ولكن الذي أدين الله بـه أن مـن جـاء بالشرك الأكبر أنه كافر مشرك، واقتضت أصول الشريعة وقواعد الملة، وصريح القرآن والسنة: أن كل كافر في النار، في فترةٍ كان أو لم يكن في فترة، ومن استدل بقوله تعالى : ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ (الإسراء:١٥) على أن أهل الفترة ومن لم تبلغه الدعوة لا يحكم عليهم بالكفر والنار فهو مخطئ بلا شك ، فهذه الآية ما جاء في معناها المراد بها أن من لطف الله أن لا ينزل العذاب الدنيوي كالخسف والمسخ والصاعقة حتّى يبعث الرسل مبشرين ومنذرين، ولو كان المراد بذلك العذاب

وفيمن من لم تبلغه الدعوة قول آخر: أنه يعاقب، اختاره أبو حامد واحتج بقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة:٣٦) والله أعلم.

الأخروي – والسياق يدل على خلاف ذلك – لما كان لقوله: ﴿حتى﴾ مناسبة لأن حتّى لا تكون في لسان العرب إلاّ في انتظار ما يستقبل، وعلى قولهم أنه عذاب الآخرة أنه سوف يبعث إليهم رسولاً لينذرهم، فمتى يكون ذلك؟! وما فائدة بعث هذا الرسول؟! في وقت الجزاء والحساب.

وكذلك لو قيل بأن دلالة الآية على العذاب الأخروي فإن فيه الحجة على تمام الحجة، وكمال بعثة الرسل، فيكون معناها/ وما كنا معذبين في الآخرة إلا بعد بعثنا للرسل في الدنيا، وقد تم ذلك فما من أمة إلا خلا فيه نذير، وبعث الله في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت.

ولو سلّم أيضاً بأن المراد رفع العذاب الأخروي فهذا لا يعني رفع مسمّى الكفر عنهم في الدنيا.

وكذلك ليس المعذور من أهل الفترة من قارف الشرك، لأن الشرك مرفوض بأصل الفطرة، وقد حكم النبي ﷺ على أقوام ماتوا قبل بعثته بالنار، وللكلام مزيد تفصيل في كتابي المتقدم الذكر في ديباجة هذه الرسائل.

وذكر القاضي في تفسير الآية قولاً وجيها ذكره عنه ابن مفلح "الفروع" (١٠/ ٢١٧) فقال: «وقيل: معناه أنه لا يعذب فيما طريقه السمع إلا بقيام حجة السمع من جهة الرسول».

وهذا حق، فما كان مبناه على السمع فقط فلا عذاب ولا حساب إلا بعد بلوغه، ولكن التوحيد بخلاف ذلك فليست حجته السمع فقط، بل حججه ثلاث: السمع والعقل والفطرة، وما قاله القاضي بأن الله لا تجب معرفته بالعقل، فإن أراد به استقلالاً فنعم، وإلا فهو حجةٌ من حجج الله تعالى على الخلق، وبه ألزمهم الله تعالى في أكثر من موطن من مواطن الإلزام بدلائل الربوبية الثابتة بالحقائق العقلية لإثبات كمال الألوهية واستحقاقها، ولكن الحجة التي يترتب عليها الحساب: الحجة الرسالية، وقد تمت وكَمُلت.

ثم أين يذهب الإنسان من العهد الذري والميلاد الفطري الذي اجتالته الشياطين من بعده، ولهذا فالكفار يوم القيامة يعترفون بأنهم قصّروا في الاعتراف بوحدانية الله لإعراضهم عن الشرع المسموع والعقل المفطور على توحيده كما قال عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾(الملك:١٠).

فليت شعري كيف يخفى حقٌ أثبت الله دليله بالسمع والعقل وسابق الفطرة؟ تأمل هذا وأجب بما أجابت به الرسول كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلهم أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٠].

حق الله الذي من أجله خلق الخلق أوضح وأبين من الألف باء التي بها ينطقون، ومن الشمس التي يرون، كيف وبعضهم ربما عرف حرمة الزواج بزوجة أبيه، ودقائق الأحكام ثم يجهل أصل الأصول وقاعدة الملة.

فمن بلغته رسالة محمدﷺ وبلغه القرآن فقد قامت عليه الحجة فلا يعذر في عدم الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، فلا عذر له بعد ذلك بالجهل وقد أخبر سبحانه بجهل كثير من الكفار مع تصريحه بكفرهم، ووصف النصارى بالجهل مع أنه لا يشك مسلم في كفرهم، **ونقطع أن أكثر اليهود والنصارى اليوم جهال مقلدون، ونعتقد كفرهم وكفر من شك في كفرهم**.

وقد دل القرآن على أن الشك في أصول الدين كفر، والشك هو التردد بين شيئين كالذي لا يجزم بصدق الرسول ولا كذبه، ولا يجزم بوقوع البعث ولا عدم وقوعه ونحو ذلك، كالذي لا يعتقد وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها، أو لا يعتقد تحريم الزنا ولا عدم تحريمه، **وهذا كفر بإجماع العلماء، ولا عذر لمن كان حاله هكذا بكونه لم يفهم حجج الله وبيّناته**، لأنه لا عذر له بعد بلوغها له وإن لم يفهمها، وقد أخبر الله عن الكفار أنهم لم يفهموا فقال: ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً**﴾ (الأنعام:٢٥) وقال: ﴿**إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ اللهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ (الأعراف٣٠).

فبيَّن سبحانه أنهم لم يفقهوا، فلم يعذرهم لكونهم لم يفهموا بل صرّح القرآن بكفر هذا الجنس من الكفار كما في قوله تعالى : ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا**﴾ (الكهف:١٠٣-١٠٥).

قال الشيخ أبو محمد موفق الدين بن قدامه رحمه الله تعالى لما انجرّ كلامه في مسألة : هل كل مجتهد مصيب أم لا؟ ورجّح أنه ليس كل مجتهد مصيبًا بل الحق في قول واحد من أقوال المجتهدين، قال: «وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن إدراك الحق فهو معذور غير آثم - إلى أن قال - وأما ما ذهب إليه الجاحظ فباطل يقيناً وكفر بالله تعالى ورد عليه وعلى رسوله، فإنّا نعلم قطعًا أن النبيﷺ أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه

وذمهم على إصرارهم وقاتلهم جميعهم، يقتل البالغ منهم، ونعلم أن المعاند العارف ممن يقلّ، وإنما الأكثر مقلدة اعتقدوا دين آبائهم تقليدًا، ولم يعرفوا معجزة لرسول الله ﷺ وصدقه، والآيات الدالة في القرآن على هذا كثيرة كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ (ص:٢٧) ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِينَ﴾ (فصلت:٢٣) ﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية:٢٤) وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة:١٨) ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الزخرف:٣٧) ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ (الكهف:١٠٤-١٠٥) وفي الجملة ذمُّ الْمُكَذِّبين لرسول الله ﷺ لا ينحصر في الكتاب والسنة»[١] انتهى.

فقول الشيخ تقي الدين رحمه الله إن التكفير والقتل موقوف على بلوغ الحجة، يدل كلامه على أن هذين الأمرين - وهما التكفير والقتل - ليسا موقوفين على فهم الحجة مطلقًا بل بلوغها، ففهمها شيء وبلوغها شيء آخر، فلو كان هذا الحكم موقوفًا على فهم الحجة لم نكفّر ونقتل إلاّ من علمنا أنه معاند خاصّة، وهذا بيّن البطلان، بل آخر كلامه رحمه الله يدل على أنه يعتبر فهم الحجة في الأمور التي تخفى على كثير من الناس، وليس فيها مناقضة للتوحيد والرسالة، كالجهل ببعض الصفات[٢] .

---

[١] "روضة الناظر"(٢/ ٤١٨ - ٤١٩) .

[٢] جملة كلام المحققين أن الحجة يكون بلوغها بمجرد السماع عن هذا الدين في أصل التوحيد والرسالة بلغةٍ يفهمها، ومن ذلك حديث : «**والذي نفسي بيده ما سمع بالذي أرسلت به يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بي إلاّ دخل النار**» فأصل التوحيد والرسالة يكتفى فيه ببلوغ الخبر فقط وإن قال ما فهمت.

فالفهم فهمان: فهم إدراك، وفهم قبول، الأول هو المطلوب، والثاني لا يشترط فليس كل الكفر عناد.

وإن كانت في المسائل الخفية فمعنى قيام الحجة عليه هو من حيث الثبوت والدلالة وإلاّ فمن حيث البلوغ فالقرآن ومجمل السنة قد بلغا، ولكن من حيث الثبوت لمن لم يثبت عنده الخبر أو من حيث الدلالة لمن لم يظهر له وجه ذلك، فتبين له بقدر

أمّا الأمور التي هي مناقضة للتوحيد والإيمان بالرسالة فقد صرّح رحمه الله تعالى في مواضع كثيرة بكفر أصحابها وقتلهم بعد الاستتابة، **ولم يعذرهم بالجهل مع أنا نتحقق أن سبب وقوعهم في تلك الأمور إنما هو الجهل بحقيقتها، فلو علموا أنها كفر تخرج عن الإسلام لم يفعلوها** وهذا في كلام الشيخ رحمه الله كثير كقوله في بعض كتبه : «فكل من غلا بنبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعًا من أنواع الإلهية مثل أن يدعوه من دون الله، ونحو أن يقول: يا فلان أغثني أو اغفر لي أو ارحمني أو انصرني أو اجبرني أو توكلت عليك وأنا في حسبك وأنت حسبي ونحو هذه الأقوال التي هي من خصائص الربوبية لا تصلح إلاّ لله، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلاّ قتل»[1].

وقال أيضاً: «فمن جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم كفر إجماعًا»[2].

وقال أيضا: «من اعتقد أن زيارة أهل الذمة في كنائسهم قربة إلى الله فهو مرتد، وإن جهل أن ذلك محرم عرّف ذلك، فإن أصرّ صار مرتداً»[3].

وقال: «من سب الصحابة أو واحداً منهم أو اقترن بسبه دعوى أن علياً إله أو نبي أو أن جبريل غلط **فلا شك في كفر هذا، بل لا شك في كفر من توقف في كفره**» وقال أيضاً: «من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلاّ نفرًا قليلاً لا يبلغون بضعة عشر أو أنهم فسقوا فلا ريب في كفر قائل ذلك بل من شك في كفره فهو كافر»[4] انتهى.

ما يفهم مثله، فإن أعرض بعد ذلك بحجة عدم الفهم لم يقبل منه، وإلى مثل هذا يتجه كلام شيخ مشايخنا الشيخ محمد ابن إبراهيم في ظاهر كلامه في "فتاويه"(١/ ٧٤) والله أعلم .

[1] "الفتاوى" (٣/ ٣١٥) وما بعدها.

[2] "الواسطة" (١٢١-١٢٢) وما بعدها.

[3] "المستدرك من الفتاوى" (٣/ ٢٥١).

[4] وما قبله "الصارم المسلول" (ص٥٨٦).

فانظر كيف كفّر الشاك، والشاك جاهل، فلم ير الجهل عذرًا في مثل هذه الأمور.

وقال رحمه الله في أثناء كلامٍ له: «ولهذا قالوا من عصى مستكبرًا كإبليس كفر بالاتفاق، ومن عصى مشتهيًا لم يكفر عند أهل السنة، ومن فعل المحارم مستحلاً لها فهو كافر بالاتفاق، قال : والاستحلال اعتقاد أنها حلال، وذلك يكون تارة باعتقاد أن الله لم يحرمها وتارة باعتقاد أن الله حرّمها[1]، وهذا يكون لخلل في الإيمان بالربوبية أو الرسالة، ويكون جحدًا محضًا غير مبني على مقدّمة، وتارة يعلم أن الله حرّمها ثم يمتنع من التزام هذا التحريم ويعاند فهذا أشد كفراً ممن قبله»[2] انتهى.

وكلامه رحمه الله في مثل هذا كثير، **فلم يخص التكفير بالمعاند مع القطع بأن أكثر هؤلاء جهال لم يعلموا أن ما قالوه أو فعلوه كفر، فلم يعذروا بالجهل في مثل هذه الأشياء لأن منها ما هو مناقض للتوحيد الذي هو أعظم الواجبات، ومنها ما هو متضمن معارضة الرسالة ورد نصوص الكتاب والسنة الظاهرة المجمع عليها بين علماء السلف.**

وقد نصّ السلف والأئمة على تكفير أناس بأقوال صدرت منهم مع العلم أنهم غير معاندين، ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله: «من جحد وجوب عبادة من العبادات الخمس، أو جحد حلّ الخبز ونحوه، أو جحد تحريم الخمر ونحوه، أو شك في ذلك **ومثله لا يجهله كفر،** وإن كان مثله يجهله عرّف ذلك فإن أصر بعد التعريف كفر وقتل ولم يخصّوا الحكم بالمعاند».

وذكروا في حكم باب المرتد أشياء كثيرة - أقوالاً وأفعالاً - يكون صاحبها بها مرتدًا ولم يقيدوا الحكم بالمعاند.

---

[1] هذا هو القيد الصحيح في معنى الاستحلال أمّا مجرد الفعل وإن كثر لا يسمّى استحلالاً يكفر به فاعله عند العلماء، وبهذا يتبين خطأ من قال أن الناس في الوقت الحاضر قد استحلوا الربا أو الغناء لِمَا يرى من شهرته، وقد وقع في ذلك الكثير ممن قل زاده من العلم والسنة، واكتفى بالحماس المغشوش.

[2] "الصارم المسلول" (ص٥٢١).

وقال الشيخ أيضًا : «لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين الخمر، كقدامة وأصحابه وظنّوا أنها تباح لمن آمن وعمل صالحِاً على ما فهموه من آية المائدة، اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون، فإن أصرّوا على الاستحلال كفروا، وإن أقرّوا به جلدوا، فلم يُكَفِّرُوهم بالاستحلال ابتداءً لأجل الشبهة حتى يبيَّن لهم الحق فإن أصرّوا كفروا»[1].

وقال أيضاً: «ونحن نعلم بالضرورة أن رسول الله ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحداً من الأحياء والأموات - لا الأنبياء ولا غيرهم - لا بلفظ الاستغاثة ولا بلفظ الاستعانة ولا بغيرهما، كما أنه لا يشرع لهم السجود لِميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، نعلم أنه نهى عن ذلك كله، وأنه من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يُبيَّن لهم ما جاء به الرسول»[2] انتهى.

فانظر إلى قوله : «لم يمكن تكفيرهم حتى يُبيَّن لهم ما جاء به الرسول» ولم يقل : حتى يتبين لهم، ونتحقق منهم المعاندة بعد المعرفة.

وقال أيضاً لما انجرّ كلامه في ذكر ما عليه كثير من الناس من الكفر والخروج عن الإسلام، قال: «وهذا كثير غالب لا سيما في الأعصار والأمصار التي تغلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق، فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ما لا يتسع لذكره المقال وإذا كان في المقالات الخفية فقد يقال أنه مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أنها من دين الإسلام بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمدًا ﷺ بُعِث بها وكفَّر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له ونهيه عن عبادة

---

[1] "الاستقامة" (٢/ ١٩٠) "الفتاوى الكبرى" (٣/ ٤٢٥) "شرح العمدة" (١/ ٥٢).

[2] "الرد على البكري" (٢/ ٣٧٧).

أحد سوى الله من الملائكة والنبيين أو غيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك، ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مرتدِّين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك أو يعودون، إلى أن قال : وبلغ من ذلك أن منهم من يصنفون في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنّف الرازي كتابه في عبادة الكواكب وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغّب فيه، وهذه ردّة عن الإسلام باتفاق المسلمين وإن كان قد يكون تاب عنه وعاد إلى الإسلام»[1] انتهى.

فانظر إلى تفريقه بين الأمور الظاهرة والخفية، **فيكفر بالأمور الظاهر حكمها مطلقًا**، وبما يصدر منها من مسلم جهلاً كاستحلال محرم أو فعل أو قول شركي بعد التعريف، **ولا يكفّر بالأمور الخفية جهلاً**، كالجهل ببعض الصفات فلا يكفّر الجاهل بها مطلقاً[2] وإن كان داعية ، كقوله للجهمية : أنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهّال، وقوله : «**عندي**» يبيّن أن عدم تكفيرهم ليس أمرًا مجمعاً عليه لكنه اختياره.

وقوله في هذه المسألة خلاف المشهور في المذهب، فإن الصحيح من المذهب تكفير المجتهد الداعي إلى القول بخلق القرآن أو نفي الرؤية أو الرفض ونحو ذلك وتفسيق المقلّد.

قال المجد ابن تيمية رحمه الله: «الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية فإنا نفسّق المقلد فيها كمن يقول بخلق القرآن أو أن علم الله مخلوق، أو أن أسماء الله مخلوقة، أو أنه لا يُرى في الآخرة أو يسب الصحابة تدينًا، أو أن الإيمان مجرد الاعتقاد وما أشبه ذلك، فمن

---

[1] "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٨ ، ٥٥).

[2] ومراده ما عظمت فيها الشبهة من حيث الثبوت أو الدلالة، أمّا الظاهرة منها فلا كالحياة والعلم والعلو فهي صفات قطعية العرفان لا يعذر أحد بجهلها، وهناك من الصفات ما يعذر بالجهل فيها فيمن تحقق الجهل في مثله كمن نشأ في بادية بعيدة أو كان حديث عهد بالسلام ، أمّا إن كان مثله لا يجهلها مثل بعض من ينتسب إلى العلم فإنه يكفّر ولا كرامة إذا صرّح بالنفي كالجهمية النفاة أو بالتأويل الغير المستساغ عند أهل العلم كغلاة الأشاعرة والمتأولة، والله أعلم.

كان عالمًا في شيءٍ من هذه البدع يدعو إليه ويناظر عليه فهو محكوم بكفره، نصّ أحمد على ذلك في مواضع»[١] انتهى.

فانظر كيف حكموا بكفرهم مع جهلهم ، والشيخ رحمه الله يختار عدم كفرهم ويفسقون عنده.

ونحوه قول ابن القيم رحمه الله تعالى فإنه قال : «وفسق الاعتقاد كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر، ويُحرِّمون ما حرّم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ولكن ينفون كثيرًا مما أثبت الله ورسوله جهلاً وتأويلاً وتقليدًا للشيوخ، ويثبتون ما لم يثبته الله ورسوله كذلك، وهؤلاء كالخوارج المارقة وكثير من الروافض والقدرية والمعتزلة وكثير من الجهمية الذين ليسوا بغلاة في التجهم، وأمّا غلاة الجهمية فكغلاة الرافضة ليس للطائفتين في الإسلام نصيب، ولذلك أخرجهم جماعة من السلف من الاثنتين والسبعين فرقة، وقالوا: هم مباينون للملة»[٢] انتهى.

وبالجملة فيجب على من نصح لنفسه أن لا يتكلم في هذه المسألة إلاّ بعلم وبرهان من الله، **وليحذر من إخراج رجل من الإسلام بمجرد فهمه واستحسان عقله، فإن إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه من أعظم أمور الدين،** وقد كفينا ببيان هذه المسألة كغيرها بل حكمها في الجملة أظهر أحكام الدين.

فالواجب علينا الاتباع وترك الابتداع كما قال ابن مسعودﷺ: «اِتَّبِعُوا وَلاَ تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ» وأيضاً فيما تنازع العلماء في كونه كفراً فالاحتياط للدين التوقف وعدم الإقدام ما لم يكن في المسألة نص صريح عن المعصوم ﷺ، **وقد استزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة**

[١] "الفروع" (١٢/ ٤٥٠).

[٢] "مدارج السالكين: (١/ ٣٦٩).

فقصّر بطائفة فحكموا بإسلام من دلت نصوص الكتاب والسنة على كفره[١]، وتعدى بآخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الإجماع بأنه مسلم[٢].

ومن العجب أن أحد هؤلاء لو سئل عن مسألة في الطهارة أو البيع لم يفت بمجرد فهمه واستحسان عقله، بل يبحث عن كلام العلماء ويفتي بما قالوه، فكيف يعتمد في هذا الأمر العظيم الذي هو أعظم أمور الدين وأشدها خطرًا على مجرد فهمه واستحسانه، فيا مصيبة الإسلام من هاتين الطائفتين ومحنته من تينك البليتين، ونسألك اللهم أن تهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

(تمت بفضل الله الرسالة الثالثة)

(من الرسائل والمسائل النجدية)

(٤ / ٥١٠ـ٥٢٣)

---

[١] وهم المرجئة.

[٢] وهم الخوارج.

الخاتمة

قد كنتُ وعدتُ في المقدمة بذكر بعض صريح كلام شيخ الإسلام الإمام محمد بن عبدالوهاب في عدم العذر بالجهل في أصل التوحيد، وأن العذر لا يكون إلاّ في المسائل الخفية ولمن كان حديث عهد في الإسلام أو نشأ في بادية بعيدة، وقد حاول بعضهم قلب كلام الشيخ يرحمه الله وتحويل معناه عن ظاهر مقصودِهِ، وهذا من عين التبديل المحرم في شرعنا كما قال الله تعالى في شأن الوصية وهي تعمّ في المعنى لكل مكتوب : ﴿**فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (البقرة:١٨١) وهو من الافتراء على خلق الله، فقاموا بردّ صريح كلامه، والتشبث بمتشابهه، وقد نهينا عن اتباع المتشابه من أصدق الكلام وأحكمه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف باتباع المتشابه من كلام المخلوقين الذين هم أهل الخطأ والتقصير، والوهم والنسيان وسوء التعبير؟

فإليك أخي صريح كلام إمام السنة في عصره حول هذه المسألة، ولم أقصد نقل جميع كلامه فقد ذكرت منه الكثير في مواطن أخرى، ولكن انتقيت لك ما هو واضح العبارة من أشهر كتبه وأقربها إلى الجميع:

قال رحمه الله :

في كتاب "كشف الشبهات": «وأفادك أيضاً الخوف العظيم ، فإنك **إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يقولها وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل**، وقد يقولها يظن أنها تقربه إلى الله تعالى كما ظن المشركون..» الخ.

وقال في آخرها بعد ذكره لقوله تعالى : ﴿**مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ**﴾ الآية (النحل:١٠٦) قال: «فلم يعذر من هؤلاء إلاّ من أكره مع كون قلبه مطمئنًّا بالإيمان، **وأمّا غير هذا فقد كفر بعد إيمانه سواء فعله خوفًا أو مداراة أو مشحة**

بوطنه وأهله أو عشيرته أو ماله أو فعله على وجه المزح أو لغير ذلك من الأغراض إلاّ المكره».

وقال في "كتاب التوحيد" في مسائل باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه : «وفيه ـ أي في حديث عمران بن الحصين ـ **أنه لم يعذره بالجهالة**».

وقال في مسائله على حديث ذات الأنواط: «المسألة الخامسة : أنهم جهلوا هذا، فغيرهم أولى بالجهل» ثم قال : «المسألة السابعة : أن النبي ﷺ لم يعذرهم بل ردّ عليهم بقوله: الله أكبر».

وقال رحمه الله في "نواقض الاسلام" العشرة التي أجمع عليه أهل العلم في الناقض العاشر: «الإعراض عن دين الله **لا يتعلمه ولا يعمل به**[1]، والدليل قوله تعالى : ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ**﴾ (السجدة:٢٢)..».

ثم قال في آخر ما ذكره من "النواقض": «ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلاّ المكره».

فانظر كيف جعل الإعراض عن العلم وهو حقيقة الجهل وأقبحه لجمعه بين بليّتين وهما الجهل والإعراض، ولم يجعل هذا عذراً له، ولو كان كما يقول المخالفون بأن الجهل عذر، لكان الإنسان الأفضل له بأن يبقى على جهله بين أهله وماشيته، وفي أرضه وصناعته، وليقطع الهجرة وليخفف عن نفسه مؤونة حمل التكاليف والواجبات، وليبشّر بالجنة على ما فاته من شرائع الإسلام بل على ما ارتكبه من نواقض الدين لأنه جاهل لم يتعلم العلم، هذا ما يريده من عذر بالجهل في أصل التوحيد، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

وقال رحمه الله في رسالته إلى الأخوين عيسى بن قاسم وأحمد بن سويلم: «وأنكم تسألون عن هؤلاء الطواغيت وأتباعهم هل قامت عليهم الحجة أم لا؟ فهذا من العجب

---

[1] وتعطيل العلم والعمل كلاهما من مذهب المرجئة، وهي من أقبح الطوائف المخالفة لأهل السنة في مسائل الإيمان.

العجاب كيف تشكون في هذا وقد وضحت لكم مرارًا أن الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهد بالإسلام أو الذي نشأ ببادية بعيدة أو يكون في مسائل خفية مثل الصرف والعطف فلا يكفّر حتّى يعرّف، **وأمّا أصول الدين التي وضحها الله في كتابه فإن حجة الله هي القرآن فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرّقوا بين قيام الحجة وفهم الحجة**، فإن أكثر الكفار والمنافقين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم».

هذا ما أحببت ذكره في هذه العجالة من بعض صريح كلام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله.

وفي الختام أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يجعلنا من عباده العالمين العاملين الداعين إلى الله الصابرين على الأذى في سبيل الله، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم الفراغ من تبييضها والعناية بها ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر ذي القعدة من عام تسعة عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبوية.

بخط الفقير إلى عفو ربه العلي

بدر بن علي بن طامي العتيبي

عامله الله بلطفه وأحسن له الختام